الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص

إعداد

دكتور / رضا مصطفى حسن البدوي

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية

جناكليس – البحيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص:

يقود البنك المركزي المصري (CBE) مسؤولية تعزيز الشمول المالي في مصر ويعتبره هدفًا استراتيجيًا، مع الوضع في الاعتبار أن هناك الكثير من التحديات التي تعرقل طموحات الدولة المصرية؛ مثل الأمية وسكان الريف والاقتصاد الموازي، هذه التحديات يجب التعامل معها للاستفادة من الشمول المالي وما يحققه من مكاسب متعددة للدولة المصرية، وتعتمد الاستراتيجية المصرية لنشر الشمول المالي على عدد من المحاور المتكاملة؛ هي مبادرات البنك المركزي المصري ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتبني الحكومة لأفكار الاقتصاد الرقمي.

رغم وجود الكثير من التحديات والمعوقات إلا أن فرص الشمول المالي في مصر أكبر بكثير من تلك التحديات، فالتعامل مع تلك التحديات والفرص من خلال الاهتمام بالثقافة المالية والعمل على دمج طلاب الجامعات المصرية وتثقيفهم مالياً – كونهم يشكلون فرصة هامة من حيث الكم والتوزيع الجغرافي – مع الاهتمام بالاقتصاد الرقمي كأحد أهم أدوات الشمول المالي وأسرعها انتشاراً؛ كل ذلك يتيح لمصر التغلب على تحيات الشمول المالي والاستفادة من الفرص المتاحة والتي يعتبر أهمها دمج الفقراء ماليا وضم الاقتصاد الموازي للاقتصاد الرسمي والقضاء على غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الوضع في الاعتبار تبني هذه الدراسة مفهوما واسعاً للشمول المالي يهدف إلى أن تكون جميع المعاملات المالية تحت سمع وبصر الجهاز المصرفي لتحقيق الاستفادة القصوى منه.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، استبعاد مالي، تنمية مالية، مصر.

مقدمة :

يُستبعد أكثر من ثلث سكان العالم من الشمول المالي لأسباب متعددة منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وارتفاع تكاليف التشغيل والعوائق التكنولوجية؛ لذلك يهدف البنك الدولي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها[1]؛ فإزالة المعوقات التي تعرقل الشمول المالي من خلال التعليم والتثقيف المالي وتبني الاقتصاد الرقمي كحل للكثير من المعوقات لها تأثيرات مباشرة لا لبس فيها على نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية.

يمثل الشمول المالي حالياً هدفاً للعديد من دول العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يعكس الاهتمام المتزايد فهماً أفضل لأهمية الشمول المالي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، فالحصول على الخدمات المالية له دور حاسم في الحد من الفقر، ودعم التنمية الشاملة والمستدامة، ومصر من الدول التي تبنت الرؤية العالمية للشمول المالي وجعلته ركيزة أساسية للتنمية، في هذه الدراسة محاولة لفهم معوقات الشمول المالي في مصر مع دراسة كيفية التعامل معها والحد منها وذلك للاستفادة من فرص الشمول المالي المتاحة، **من خلال ما سبق** ، يسعى الباحث إلي بيان أهمية الشمول المالي كركيزة أساسية للتنمية؛ مع دراسة تحديات وفرص تعزيز الشمول المالي في مصر، وذلك من خلال ما يلي:

مشكلة الدراسة: تكمن المشكلة الرئيسة في وجود الكثير من المعوقات والتحديات التي تعوق التقدم المرجو نحو تحقيق الشمول المالي في مصر مع وجود أيضا الكثير من الفرص السانحة التي يجب أن تستغل.

منهج الدراسة : تتناول الدراسة الشمول المالي من حيث المفهوم وعلاقته ببعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى، مع دراسة تحديات ومعوقات الشمول المالي في مصر والفرص السانحة لتعزيزه، لذلك سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي لما له من أهمية بالغة لإظهار الجوانب الأساسية للبحث.

أهمية الدراسة: تسلط الدراسة الضوء على معوقات وتحديات الشمول المالي في مصر وتقدم مقترحات عديدة للتغلب عليها، كما تبرز الدراسة الفرص السانحة للشمول المالي في مصر وكيفية الاستفادة منها.

أهداف الدراسة: هناك عدة أهداف تسعى الدراسة لتحقيقها ؛ من أهم تلك الأهداف:

١) توضيح الإطار النظري للشمول المالي وأهميته.

٢) دراسة وتحليل تحديات وفرص الشمول المالي مصر.

فرضيات الدراسة: إن تبني مصر للشمول المالي بمعناه الواسع – على نحو ما يتضح من هذه الدراسة – يسهم بشكل كبير في تحقيق نمو مستدام من خلال ضخ الكثير من المدخرات في دورة النشاط الاقتصادي

الرسمي، مع الوضع في الاعتبار وجود الكثير من التحديات والفرص للشمول المالي في مصر، من هنا تحاول الدراسة اختبار الفرضيتين التاليتين:

١) تعدد تحديات الشمول المالي في مصر مع إمكانية التعامل معها وتجنبها.
٢) وجود الكثير من الفرص التي ينبغي الاستفادة منها لتعزيز الشمول المالي في مصر.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت الشمول المالي والتي ركزت على دور الشمول المالي وأهميته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من هذه الدراسات:

١) دراسة (Sethi, D. & Acharya, D., 2018)

Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence[٢]

والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي طبقا للبيانات التي تم تحليلها عن ٣١ دولة مختلفة، حيث أكدت الدراسة على أن الشمول المالي هو أحد الدوافع الرئيسة للنمو الاقتصادي.

٢) دراسة (Kim, D. W., & Hassan, M. K., 2018)

Financial inclusion and economic growth in OIC countries[3]

وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

٣) دراسة (نوفل، ٢٠١٨) والتي تطرقت إلى واقع الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية[٤]، وخلصت إلى أهمية بذل بصورة أفضل المزيد من الجهود لتحقيق الشمول المالي في مصر والدول العربية من خلال تعميم الخدمات المصرفية وتقديمها بتكلفة أقل.

٤) دراسة (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨) عن الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر[٥]، والتي هدفت إلى توضيح دور الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، حيث بينت أن الشمول المالي يمثل تحديا للدول النامية ومن بينها مصر، مع ما للشمول المالي من أهمية كبيرة للحد من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخول ورفع مستوى التنمية البشرية والاجتماعية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر.

٥) دراسة (بدر، ٢٠١٩) عن أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر(حالة مصر)[٦] والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وقد استخدمت الدراسة السلاسل الزمنية من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧ ، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الشمول المالي والإنفاق الحكومي يؤديان إلى زيادة النمو الاقتصادي، وأن التوجيه الخاطئ لأدوات الشمول المالي قد يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي ولكن لن يؤدي إلى التخفيف من الفقر، مع العديد من التوصيات المتعلقة بالثقافة المالية وغيرها من أدوات دعم الشمول المالي في مصر.

٦) دراسة (أحمد، ٢٠١٩) عن الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر: دراسة مقارنة[٧]، والتي هدفت إلى التأكيد على أهمية الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي والاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى كيفية الاستفادة من التجارب الدولية في تحقيق الشمول المالي في مصر.

٧) دراسة (السواح ونصير، ٢٠١٩) عن دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر[٨]، وانتهت الدراسة إلى أن تطبيق الشمول المالي في مصر يساهم في تخفيض أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الطبقات الاجتماعية في مصر، مع التأكيد على أن تطبيق التكنولوجيا المالية والمصرفية يعمل على توفير مصادر جديدة وكافية للتمويل، مما يؤدي إلى زيادة ادخار الأفراد ومن ثم زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كذلك زيادة الاستثمار برؤوس أموال وطنية.

وتحاول الدراسة الحالية توضيح معوقات وتحديات الشمول المالي في مصر وكيفية الاستفادة منها؛ من خلال تحويل المعوقات إلى فرص لتعزيز الشمول المالي، مع توضيح انعكاس تعزيز الشمول المالي على الاقتصاد المصري من خلال دمج الاقتصاد الموازي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضخ المزيد من المدخرات في دورة النشاط الاقتصادي الرسمي، مع توضيح استفادة الأفراد من الشمول المالي من خلال تنمية مدخراتهم وزيادة وعيهم مالياً.

الدراسات المستقبلية: ضرورة وجود دراسات في المستقبل تقيس مدى تأثير أدوات التكنولوجيا المالية على انتشار الشمول المالي في مصر، كذلك قياس تأثير الشمول المالي على أهداف التنمية المستدامة.

إطار الدراسة: يتم دراسة الشمول المالي في مصر وتحدياته والفرص المتاحة من خلال ما يلي:

المبحث الأول : الشمول المالي وأهميته – مدخل نظري.

المبحث الثاني : تحديات وفرص الشمول المالي في مصر.

النتـــــائج والتوصيات.

هوامش البحث ومراجعه.

المبحث الأول

الشمول المالي وأهميته – مدخل نظري

تعهدت أكثر من ٥٥ دولة بالشمول المالي ، وقام أكثر من ٦٠ بلداً بإطلاق استراتيجية وطنية أو تطويرها، وعندما تتخذ البلدان نهجا استراتيجيا وتضع استراتيجيات شمولية مالية وطنية تجمع بين المنظمين الماليين ، والاتصالات ، ووزارات التعليم ؛ فإنها تزيد من وتيرة الإصلاحات وتأثيرها[٩]، فما هو المقصود بالشمول المالي وأهميته ولماذا يهتم العالم بتطبيق الكثير من المتغيرات لتحقيقه؟ فيما يلي محاولة لتوضيح الكثير من المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي ومردود تطبيقه على الفرد والمجتمع ككل؛ وذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم الشمول المالي : تجدر الإشارة إلى أن الشمول المالي موضوع قديم؛ فقد وضع الخبير الاقتصادي الكلاسيكي Walter Bagehot نظرية بموجبها يكون النظام المالي هو الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي؛ حيث يتم تخصيص الأموال القابلة للإقراض بين المستثمرين ومع اعتماد تقنية جديدة في التعاملات المالية تزداد عملية الإنتاج الاقتصادي وتمتد هذه العملية تدريجياً إلى الاقتصاد ككل[١٠]، بينما يذهب جولد سميث بوضوح إلى مؤشر الشمول المالي حيث أوضح أهمية تغلغل النظام المالي من حيث عدد فروع المصارف والعملاء وما إلى ذلك[١١]، وهو ما اكتسبت أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، كما طرح بعض الجغرافيين مصطلح الاستبعاد المالي في عام ١٩٩٣ حيث يوضحون أن إغلاق فروع البنوك تسبب في محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية[١٢].

يشير الشمول المالي إلى قدرة جميع الأفراد في مجتمع ما على الوصول إلى منتجات وخدمات مالية آمنة بأسعار معقولة وملائمة ومناسبة لتحقيق أهدافهم مع تمكينهم من استخدام تلك المنتجات[١٣]، ويعرّفه البنك الدولي على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية[١٤]، بينما يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إلى تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة"[١٥]، ويبدأ الشمول المالي بالحصول على حساب إيداع أو معاملة في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو من خلال مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول[١٦]، مع الوضع في الاعتبار تبني هذه الدراسة مفهوما واسعاً للشمول المالي يهدف إلى أن تكون جميع المعاملات المالية تحت سمع وبصر الجهاز المصرفي لتحقيق الاستفادة القصوى منه.

ثانياً: متطلبات تحقيق الشمول المالي: يتطلب الشمول المالي الوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية مثل حسابات التوفير ، وبطاقات الائتمان ، وقروض الرهن العقاري وقروض الشركات

الصغيرة ، وقروض المستهلكين الصغيرة؛ مما يستلزم مشاركة العديد من المؤسسات المالية الرسمية ، مثل البنوك والاتحادات الائتمانية والمؤسسات المالية للتنمية المجتمعية ومكاتب الائتمان الوطنية[١٧] (جانب العرض) كما يحتاج الأفراد إلى الحد الأدنى من القراءة وبعض المهارات المالية الأساسية، ومعرفة المنتج وفهمه (جانب الطلب) [١٨]، ويمكن إجمال ما سبق في خمسة متطلبات أو عوامل أساسية لتحقيق الشمول المالي[١٩]:

العامل الأول هو التوافر والذي يعني أن الشمول المالي يعني إتاحة جميع أنواع الخدمات المالية للجميع الأفراد بغض النظر عن الدخل وحجم الائتمان.

العامل الثاني توافر هذه الخدمات بتكلفة معقولة.

العامل الثالث عمومية الخدمات ، بمعنى أن الخدمات مثل الائتمان والتأمين والمدخرات وما إلى ذلك لا ينبغي إتاحتها فقط مع البنوك ولكن يجب أن تكون متاحة أيضًا للأشخاص المقيمين في أقصى مسافة من البلاد.

العامل الرابع التثقيف المالي ، بمعنى أن مجرد جعل المنتجات والخدمات متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة أقل ليس كافيًا ، بل هناك حاجة إلى زيادة الوعي بها، مثل نشر إعلانات مختلفة تبرز أهمية المدخرات والتأمين.

العامل الأخير أن تكون جميع أنواع الخدمات المالية مناسبة من حيث قيمة المبالغ المتاحة؛ بمعنى أن التركيز على الأشخاص من القطاعات الأضعف في المجتمع الذين يحتاجون إلى قروض بمبالغ أصغر؛ حيث لن يلتفت هؤلاء إلى القروض ذات المبالغ الضخمة.

ثالثاً: **أهمية الشمول المالي**: يعزز الشمول المالي الرفاه المالي الأسري والمجتمعي وقد بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد[٢٠]، وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي[٢١]؛ مع الوضع في الاعتبار أن التخصيص الفعال للموارد يعد مفتاحًا أساسياً للتنمية الاقتصادية[٢٢].

رابعاً: **الاستبعاد المالي ومسبباته**: يفتقر العديد من الفقراء حول العالم إلى الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية فيعتمدون على النقد الذي قد يكون غير آمن ويصعب إدارته وهو ما يسمى بالاستبعاد المالي وهو عكس الشمول، لهذا السبب جعل البنك الدولي من أهم أولوياته تعزيز الشمول المالي من

خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها[٢٣]، إن عدم وجود حساب مصرفي يمكن أن يكون له مجموعة واسعة من الآثار الضارة فقد يؤدي الافتقار إلى حساب مصرفي إلى جعل إدارة السيولة والمدفوعات صعبة مما قد يؤدي إلى ارتفاع الرسوم المرتبطة باستخدام الحوالات المالية أو خدمات صرف الشيكات[٢٤]، كما أن المعاملات النقدية تمثل مخاطر مالية وشخصية لغير المقيدين بالنظام المالي الرسمي[٢٥]، علاوة على أن الحصول على حساب مصرفي يمكن أن يسهل بناء الأصول وإنشاء الثروة التي قد تسمح بتجانس الاستهلاك عند التقاعد أو عند مواجهة الصدمات[٢٦] ، مع الوضع في الاعتبار أن الذين يتم استبعادهم مالياً يبلغون عن عوائق أقل في البلدان التي تكون فيها تكاليف استخدام الحساب منخفضة مع تغلغل أكبر من مقدمي الخدمات المالية، تلك الحواجز المبلغ عنها لملكية الحساب متضمنه في الإجابات التالية[٢٧]:

- ليس لدي ما يكفي من المال لاستخدامه
- يختارون عدم امتلاك حساب أسباب ثقافية أو دينية
- المسافة أو التكلفة المرتفعة
- لفشل السوق (مثل المعلومات غير المتماثلة أو بيئة العقود غير الكافية).
- ليس لدي الوثائق اللازمة

خامساً: **آثار تعزيز الشمول المالي**: وضح جوزيف شومبتير دور الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليون للابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية ، مع ضرورة اعتبار التعليم المالي أداة أساسية ومكوِّنًا حيويًا في النظام المالي بشكل عام والوسطاء الماليين بشكل خاص[٢٨]، فتعزيز الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، مما يساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن تلخيص آثار الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية[٢٩]:

تعزيز جهود التنمية الاقتصادية : يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

تعزيز استقرار النظام المالي : إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدولة، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

تعزيز قدرة الأفراد على الشمول والمساهمة في بناء مجتمعاتهم : أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

أتمتة النظام المالي : يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين بالتوازي مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

سادساً: العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية والمالية والشمول المالي: بداية تجب الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي كبير على الشمول المالي ، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد له تأثير إيجابي على الشمول المالي، أي أن الدخل عامل مهم في تحديد مستوى الشمول المالي، كما أن كلاً من التنمية الاقتصادية والمالية تعززان الشمول المالي، كما يرتبط التضخم سلبًا بالشمول المالي، بينما يرتبط سعر الفائدة على الودائع بشكل إيجابي بالإدراج المالي[٣٠]، من ناحية أخرى فالقطاع المالي هو العمود الفقري لأي دولة نامية لذلك يجب أن يكون التركيز على نمو واستقرار الوضع المالي لجميع مواطني البلاد من أجل ضمان التطوير المستمر[٣١]؛ وبالتالي يلعب الشمول المالي دورًا لا غنى عنه في النمو الشامل للاقتصاد حيث يعمل القطاع المالي كمضاعف ووسيط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[٣٢]، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين التنمية الاقتصادية والمالية[٣٣] من ناحية والشمول المالي من ناحية أخرى ، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

أ) يلعب الشمول المالي دوراً رئيسياً في تسهيل النمو الاقتصادي الشامل وخاصة في الاقتصاد النامي[٣٤]، من خلال تعبئة المدخرات وزيادة فرص الأسر والشركات للوصول إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستهلاك والاستثمار وللتأمين ضد الصدمات بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للإدماج المالي أن يعزز العمل وإضفاء الطابع الرسمي على الشركات ، مما يساعد بدوره على زيادة إيرادات الحكومة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي[٣٥] .

ب) من خلال الشمول المالي يتم توفير التمويل لرواد الأعمال والشركات الصغيرة التي تتيح دخولًا جديدة مما يوفر منافسة لشاغلي الوظائف وبالتالي تشجيع روح المبادرة والإنتاجية[٣٦].

جـــ) يمكن زيادة النمو لأي بلد من خلال استخدام الشمول المالي كجسر من شأنه تسهيل المشاركة الكاملة من قبل الأجزاء الأضعف من البلاد؛ من خلال ربط مساهمة السكان الأضعف أو الريفيين في البلد بالتيار الرئيسي، مما يؤدي إلى التحرك نحو نمو اقتصادي أعلى[٣٧].

دـــ) يوسع الشمول المالي قاعدة موارد النظام المالي من خلال تطوير ثقافة الادخار بين شريحة كبيرة من سكان الريف ويلعب دوره في عملية التنمية الاقتصادية[٣٨]؛ وينتج عن هذا نموًا كبيرًا من خلال التأثيرات المضاعفة ويساعد على تحقيق نمو شامل[٣٩].

ه) ييسر الشمول المالي الحياة اليومية ، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة المدى إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات ، فمن الأرجح أن يستخدم الأفراد خدمات مالية أخرى ، مثل الائتمان والتأمين ، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها ، والاستثمار في التعليم أو الصحة ، وإدارة المخاطر ، والصدمات المالية الجوية ، التي يمكن أن تحسن من الجودة الشاملة لحياتهم[٤٠]؛ فالشمول المالي يدور حول التنمية البشرية والتمكين وعن منح الأفراد الوسائل اللازمة لتحسين حياتهم[٤١] وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الإنتاجية[٤٢].

و) يشير الواقع العملي إلى وجود علاقة واضحة وقوية بين الشمول المالي العالي وتدنى مستويات الفقر[٤٣]، كذلك دور الشمول المالي في تحقيق التنمية في العديد من دول العالم[٤٤].

أخيرا ومن خلال ما سبق تبرز أهمية الشمول المالي حيث يعد ظاهرة رئيسية لصانع السياسات في جميع أنحاء العالم للتخطيط لسياسة قوية لتحقيق النمو المستدام[٤٥]، فالنظام المالي الذي يعمل بشكل جيد يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية[٤٦] وذلك كما يلي:

تخفيض حدة الجوع والفقر المدقع : مع الوصول إلى الخدمات المالية مثل حسابات الادخار والقروض والتأمين ، يمكن للفقراء بناء الأمن المالي ، وتنويع مصادر الدخل ، والحد من تعرضهم للصدمات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك ، من المرجح أن يؤدي تحسين فرص الحصول على التمويل إلى الحد من عدم المساواة والفقر.

إمكانية تحقيق التعليم الابتدائي الشامل : عندما تتمكن الأسر من الحصول على التمويل الأصغر ، فمن الأرجح أن ترسل أطفالها إلى المدرسة ، ويكون الأطفال أكثر عرضة للبقاء في المدرسة لفترة أطول من الوقت. أيضا ، مع الوصول إلى الائتمان والمدخرات والتأمين ، تقل احتمالية أن تعتمد الأسر على عمل أطفالها.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة : تستهدف مؤسسات التمويل الأصغر النساء كعملاء رئيسيات لهن في محاولة لتعزيز وضع النساء الفقيرات في بيوتهن وفي المجتمع من خلال منحهن ملكية الأصول.

تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض : تقدم العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التثقيف الصحي إلى جانب القروض الصغيرة لعملائها. تساعد هذه البرامج العملاء على أن يصبحوا أكثر وعياً بالقضايا الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية ، مثل تحصين أطفالهم. أيضا ، فإن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر توفر منتجات التأمين الصحي بحيث يحصل العملاء الفقراء على العلاج في الوقت المناسب.

ضمان الاستدامة البيئية: فمثلاً تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدعم شراء "منتجات الطاقة المستدامة" مثل المصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية. بالنظر إلى استخدام جزء كبير من القروض الصغيرة للأعمال التجارية الزراعية ، من هنا يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تشجع الممارسات المستدامة بيئياً في الزراعة.

سابعاً: **معوقات وتحديات الشمول المالي**: يُستبعد أكثر من ثلث سكان العالم من الشمول المالي؛ وتشمل غالبية المجموعات المستبعدة القبائل والأقليات والنساء الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين لا يستطيعون الوصول إلى المنتجات المالية لأسباب متعددة منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الجغرافية وارتفاع تكاليف التشغيل والعوائق التكنولوجية؛ ويعرض لها الباحث بشيء من التفصيل فيما يلي[٤٧]:

تدني مستوى التعليم والأمية المالية: غالبية سكان العالم ليس لديهم سوى القليل من التعليم أو لا يحصلون على تعليم ، وهذا الجزء من المجتمع يستبعد من المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص، علاوة على ذلك فإن نقص المعلومات يعيق الوصول إلى المنتجات المالية للفئات ذات الدخل المنخفض، كما أنه لا يتم فهم الشروط والأحكام وميزات المنتجات المالية من قبل المجموعات ذات الدخل المنخفض، أو أن غالبية هذه المنتجات لا تلبي متطلبات مختلف الفئات المحرومة في المجتمع.

الوصول إلى الائتمان: عدم الوصول إلى الائتمان بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات والرسوم السنوية و/أو متطلبات الوثائق المرهقة أو البعد عن البنك.

عمق الائتمان: قيود الاقتراض المفروضة على الشركات الصغيرة والذين يمكنهم الوصول إلى القطاع المالي الرسمي ولكن عليهم مواجهة متطلبات ضمان أعلى عند الاقتراض.

وساطة الائتمان: تنتج تكاليف الوساطة العالية من عدم التماثل في المعلومات بين البنوك والمقترضين فتزيد تكاليف الوساطة على المقترضين الأصغر والأقل رأس مالًا أسعار فائدة أعلى ورسوماً أكبر.

التكنولوجيا: يكمن التحدي في دمج المعاملات اليومية التي تتم من خلال الأجهزة المحمولة باليد مع خادم (سيرفر) البنك الرئيسي؛ علاوة على ذلك يجب أن تكون الأجهزة قادرة على التعامل مع المعاملات المتعلقة بما لا يقل عن أربعة أنواع رئيسية من المنتجات المصرفية؛ هي المدخرات وحسابات السحب على المكشوف ومنتجات الادخار البحتة ومنتجات التحويلات وائتمان المشاريع.

الأقسام المستبعدة هي المناطق الريفية والفقيرة حيث يصعب تقديم الخدمات المالية لها؛ ويتمثل التحدي الرئيسي للشمول المالي في تضمين سكان الريف والفقراء في المناطق النائية والبعيدة.

الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يتطلب مستندات إثبات مختلفة تتعلق بهوية الأشخاص ، والدخل ، وشهادات الميلاد ، وما إلى ذلك، لكن الفقراء عادة ما يفتقرون إلى هذه الوثائق ، وبالتالي يستبعدون من هذه الخدمات.

- قد تشترك الأقسام الفقيرة والريفية في بعض الأحيان في هذه الخدمات المالية في البداية ، ولكن قد لا تستخدمها كنشاط مثلها مثل غيرها بسبب ارتفاع المسافة بين البنك والإقامة ، وضعف البنية التحتية وما إلى ذلك.
- يمثل مستوى الدخل المنخفض مجالًا آخر صعبًا في عملية الشمول المالي لأنهم يعتقدون أن البنوك تقدم الخدمات للطبقة الغنية فقط.
- يجد الكثير من الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية صعوبة في الوصول إلى المناطق التي توجد فيها البنوك عمومًا.
- العديد من المؤسسات المالية غير قادرة على تبرير أسس تجارية على نطاق واسع لإنشاء بنية تحتية عريضة القاعدة لخدمة الأسر الفقيرة بحيث تتراجع في بعض الأحيان إلى وجودها المادي في المناطق الريفية أو الفقيرة ، وكذلك تضع بعض القيود لتثبيط عادات الفقراء (على سبيل المثال ارتفاع الحد الأدنى من أرصدة الحسابات، ونتيجة لذلك ، يقومون أيضًا بتمرير تكلفة الوصول إلى العملاء الذين اضطروا إلى السفر إلى الفروع البعيدة ومواجهة وقت طويل في قائمة الانتظار. نتيجة لذلك ، يرفض العديد من الفقراء المؤسسات المالية التي تخدم الطبقات الوسطى والعليا.

التحديات التي تواجه البنوك : تمثل المؤسسات المالية الركائز القوية للتقدم والنمو الاقتصادي وتطور الاقتصاد[٤٨]، وفي الاقتصادات النامية تعمل البنوك كجهات تعبئة للمدخرات ومخصصات الائتمان للإنتاج والاستثمار، ولها دور بالغ الأهمية كوسيط مالي[٤٩] ، وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه البنوك في كيفية تحقيق ربح من ملايين العملاء الجدد ذوي الدخول المنخفضة للغاية، مع الوضع في الاعتبار أن تكاليف التشغيل المنخفضة للغاية ومجموعة من المنتجات المالية الخاصة بقطاعات العملاء هذه ومنتجات الادخار والتأمين البسيطة ، كلها أمور مطلوبة حتى يكون نموذج العمل هذا مستدامًا[٥٠].

ثامناً: آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي: إزالة المعوقات التي تعرقل الشمول المالي لها تأثير مباشر لا لبس فيه على نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية؛ من خلال التخصيص الأكثر ذكاءً للموارد والتعاقد المالي الأكثر كفاءة؛ مما يؤدي إلى تعزيز أنشطة تنظيم المشاريع والشركات

الجديدة الناشئة التي تزيد من الناتج الكلي[٥١]، لذلك يجب التعامل مع معوقات الشمول المالي بكل جدية من خلال دراسة الواقع العالمي وكيفية تعامله مع تلك المعوقات ، وذلك كما يلي:

١) **التغلب على حاجز البعد:** قدم نموذج الوسطاء ورجال الأعمال المراسلين وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت حلاً عمليا لمشكلة البعد عن مؤسسات الائتمان المختلفة[٥٢] حيث يتمتع غالبية السكان الآن بإمكانية الوصول إلى هاتف محمول مع فرضية أن الجميع الآن يستخدمونه[٥٣] مما جعل الأمور أكثر سهولة للمستخدمين، فمن خلال ٦١٦ مليون اشتراك للهاتف المحمول اعتبارًا من يونيو ٢٠١٦ [٥٤] يصبح التغلب على حاجز البعد أكثر سهولة، وهو ما يتم تناوله بتفصيل أكبر عند دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والشمول المالي.

٢) **القضاء على مشكل كثرة المستندات:** قررت حكومة الهند إصدار رقم تعريف فردي فريد لكل فرد في الهند في عام ٢٠٠٩ ولهذا الغرض أنشأت الحكومة الهندية هيئة تحديد الهوية الفريدة للهند (UIDAI)، والتي تصدر رقماً فريداً لكل مواطن هندي، تم تسجيل ١.١٤ مليار شخص في الهند في اعتبارًا من مارس ٢٠١٧ ، وهناك حوالي ٤٠٠ مليون حساب مصرفي مرتبط بهذا الرقم التعريفي اعتبارًا من أبريل ٢٠١٧ مما يقلل من عدد الأشخاص الذين لم يفتحوا حسابات بنكية بسبب نقص المستندات القانونية، ويغطي هذا الرقم التعريفي حوالي ٨٥ ٪ من سكان الهند مما قضى على مشكلة كثرة المستندات المطلوبة في الهند حيث تقبل البنوك الهندية بطاقة Aadhaar كوثيقة قانونية لفتح الحساب المصرفي[٥٥].

٣) **محو الأمية المالية والشمول المالي:** التعليم المالي شريك لقطاع الخدمات المالية في مسؤوليته عن تقديم المنتجات المناسبة لمختلف الأسواق المستهدفة؛ فوعي الأفراد والشركات بالقضايا المالية والمصرفية عنصرًا أساسيًّا من عناصر نجاح الشمول المالي، كما أن التثقيف المالي من الدّعائم الأساسية له من خلال تغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي[٥٦]، فمحو الأمية المالية عنصر ضروري من أجل الاستفادة الكاملة من البنية التحتية المتاحة، لذلك يجب أن يكون الشمول المالي مصحوبًا بمحو الأمية المالية وتعزيز التعليم المالي للعملاء الجدد والوكلاء والمراسلين[٥٧]، لذلك توفر العديد من البلدان إطارًا لتحسين الشمول المالي إلى جانب محو الأمية المالية أو لاستهداف المستبعدين ماليًا في إطار التعليم المالي؛ حيث توجد مجموعة واسعة من مبادرات التعليم المالي لدعم الشمول والتي تعتمد على قنوات توصيل مختلفة بما في ذلك الدورات التدريبية والبرامج التلفزيونية والإذاعية؛ مع مراعاة إجراء أبحاث السوق للتأكد من أن نهج التسليم ومحتوى التعليم لهما صلة بالمجموعة المستهدفة المقصودة[٥٨]

تتمثل أهداف سياسة التعليم المالي من أجل الشمول المالي في تعزيز قطاع الخدمات المالية الناشئة، أو تزويد المستهلكين بالحماية والمهارات التي يحتاجون إليها للعمل داخل السوق المالية الحالية بطريقة تعزز رفاههم المالي وفرصهم المالية[٥٩] وتعتمد الطرق التي تقوم بها الحكومات في الوقت الحالي بهذه الأهداف على

عدد من العوامل التاريخية – بما في ذلك مرحلة تطوير أي استراتيجيات ذات صلة – ولكنها تعكس عادةً أحد الأساليب التالية[٦٠]:

أ) تركيز قوي على تحسين الشمول المالي على المستوى الوطني ، مع الاعتراف بأهمية التعليم المالي وحماية المستهلك في معالجة الحواجز التي تواجه جانب الطلب، ويُنظر إلى هذا النهج في العديد من البلدان ذات النسب الكبيرة نسبياً من السكان المستبعدين ، مثل البرازيل، والمكسيك، والهند، وإندونيسيا، والفلبين، وبدرجة محدودة في البلدان ذات المستويات المرتفعة من الشمول المالي مثل المملكة المتحدة وإيرلندا.

ب) التركيز على تعزيز التعليم المالي بين السكان كعنصر مكمل لحماية المستهلك مع تدخلات موجهة للمستبعدين مالياً، وتستخدم أستراليا والبرتغال والولايات المتحدة حاليا هذا النهج كما صاغت باكستان مؤخرًا خطة التعليم أو التثقيف المالي الخاصة بها بهذه الطريقة.

٤) **استخدام العلوم السلوكية:** تجدر الإشارة إلى أن التطورات الأخيرة في التصميم المبتكر وتقديم الخدمات المالية وخاصة تلك التي تستهدف البنوك التي تعاني من نقص التمويل في العالم النامي والناشئ قد مكنت الملايين من الأفراد من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، تلك المنتجات المصممة من خلال الاعتماد على المنظور السلوكي؛ فاستخدام العلوم السلوكية للتحقق وفهم سياق العملاء يمكن أن يساعد في إنشاء منتجات مبتكرة لتحسين الصحة المالية للعملاء ودعم استدامة مقدمي الخدمات المالية، كما يمكن أن تساعد العلوم السلوكية (مقترنة بالاستخدام الدقيق للبيانات) الشركات على جذب المزيد من العملاء واجتذاب شرائح العملاء التي يصعب الوصول إليها واستخدامها، كما يمكن أن يساعد مقدمي الخدمة أيضًا على ضبط استراتيجيات التواصل والحملات الإعلامية الخاصة بهم[٦١].

٥) **الاقتصاد الرقمي والشمول المالي:** الأساس النظري للعلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي هو الفرضية القائلة بأن عددًا كبيرًا من السكان المستبعدين يمتلك (أو يمتلك) هاتفًا محمولًا ، وأن توفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلى التمويل للسكان المستبعدين[٦٢] ؛ يتزايد تحقيق الشمول المالي عالمياً وتتسارع وتيرته مع استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت، لكن هناك تفاوتاً فيما يتحقق من تقدُّم في هذا الشأن فيما بين البلدان، وعالمياً يمتلك ٦٩% من البالغين (أي ٣.٨ مليار شخص) حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر، ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى[٦٣].

إن التوسع السريع في استخدام الهاتف المحمول بين الأشخاص من جميع مستويات الدخل قد أتاح للمؤسسات الوصول إلى الخدمات وتقديمها إلى البنوك التي تعاني من نقص التمويل بشكل أكثر كفاءة وفعالية وأقل تكلفة عن ذي قبل، لقد جلب هذا الأسلوب (التمويل الرقمي) مئات الملايين من الدولارات التي تم

تخصيصها لتطوير منتجات مالية جديدة ليس فقط للمؤسسات المالية التقليدية ولكن أيضًا لشركات التكنولوجيا الفائقة ومقدمي الاتصالات ومؤسسات التمويل الأصغر والحكومات[٦٤]؛ فالخدمات المالية التي يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق تشمل حجمًا كبيرًا من المنتجات المالية الجديدة والشركات المالية والبرامج المتعلقة بالتمويل وأشكالًا جديدة من التواصل والتفاعل مع العملاء يتم تقديمها من قبل شركات FinTech ومقدمي الخدمات المالية المبتكرة[٦٥] وهو ما يسمى بالتكنولوجيا المالية.

الآثار الإيجابية للتمويل الرقمي : تساعد الخدمات المالية في دفع التنمية؛ حيث تساعد الأفراد على الهروب من الفقر عن طريق تسهيل الاستثمارات في صحتهم والتعليم والأعمال التجارية، كما أنها تسهل إدارة حالات الطوارئ المالية – مثل فقدان الوظائف أو فشل المحاصيل – التي يمكن أن تدفع الأسر إلى العوز[٦٦]، تتمثل إحدى أوضح فوائد الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICTs) في تسريع أهداف التنمية المستدامة (SDG) التي وضعتها الأمم المتحدة في القدرة على تحقيق نتائج على نطاق لم يكن من الممكن تصوره من قبل[٦٧]، وتكشف مجموعة كبيرة من الدراسات عن العديد من فوائد التطوير المحتملة من الشمول المالي خاصة مع استخدام الخدمات المالية الرقمية ، بما في ذلك خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول ، وبطاقات الدفع ، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية[٦٨] فقد كان التقدم الذى حدث في انتشار الشمول المالي عالمياً مدفوعًا بالمدفوعات الرقمية والسياسات الحكومية والجيل الجديد من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها عبر الهواتف المحمولة والإنترنت[٦٩] ، من هذه الفوائد:

- تحسين وصول التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي[٧٠]
- التمويل الرقمي سهل الاستخدام يمكن أن يوفر منصة أكثر ملاءمة للأفراد للقيام بالمعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء وإمدادات المياه وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك.
- يؤدي التمويل الرقمي إلى مزيد من الشمول المالي ، وتوسيع الخدمات المالية لتشمل القطاعات غير المالية ، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد لأن ما يقرب من ٥٠ ٪ من الأفراد في العالم المتطور لديهم بالفعل هاتف محمول[٧١].
- التمويل الرقمي لديه القدرة على توفير خدمة بنكية ميسورة التكلفة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية[٧٢]
- يهدف التمويل الرقمي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية عن طريق توفير وصول مباشر إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (والتسهيلات الائتمانية) للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة[٧٣].
- يمكن أن يكون للابتكار في التمويل الرقمي آثاراً إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي[٧٤].

- يفيد التمويل الرقمي الحكومات أيضًا من خلال توفير منصة لتيسير الزيادة في إجمالي الإنفاق الذي يولد لاحقًا إيرادات ضريبية أعلى ناشئة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية[٧٥].
- يعد التضمين المالي الرقمي بمساعدة البنوك على خفض التكاليف عن طريق تقليل خطوط الطوابير في قاعات البنوك ، وتقليل الأعمال اليدوية والوثائق ، والحفاظ على عدد أقل من فروع البنوك[٧٦] .
- يمكن لعدد كبير من المودعين التبديل بسهولة بين البنوك في غضون دقائق ؛ إجبار البنوك على تقديم خدمات جيدة أو المخاطرة في خسارة المودعين للبنوك المنافسة.
- يساعد الشمول المالي الرقمي أيضًا في تقليل السيولة المحلية ، كما أنه فعال في خفض مستويات التضخم المرتفعة في البلدان النامية والبلدان الفقيرة[٧٧].
- يمكن أن يؤدي الشمول المالي الرقمي إلى تحسين رفاهية الأفراد والشركات التي لديها منصة رقمية موثوق بها يمكن من خلالها الوصول إلى الأموال الموجودة في حساباتهم المصرفية لتنفيذ عمليات مالية[٧٨].
- خدمات الأموال عبر الأجهزة المحمولة يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات تعلم الأشخاص وبالتالي الحد من الفقر[٧٩].
- الوصول إلى خدمات النقود المتنقلة يوفر فوائد كبيرة خاصة للنساء[٨٠] مما يحقق أحد أهداف التنمية المستدامة وهو تمكين المرأة.
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضًا أن تساعد الأشخاص على إدارة المخاطر المالية عن طريق تسهيل حصولهم على الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين عندما تكون الأوقات صعبة[٨١].
- يمكن للخدمات المالية الرقمية خفض تكلفة تلقي المدفوعات[٨٢]
- يمكن للخدمات المالية أيضًا أن تساعد الأفراد على تجميع المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات[٨٣].
- بالنسبة للحكومات ، يمكن أن يؤدي التحويل من النقد إلى المدفوعات الرقمية إلى تقليل الفساد وتحسين الكفاءة[٨٤].

فوائد ومزايا لمقدمي خدمات FinTech : تعمل المدفوعات التي تتم من خلال منصات التكنولوجيا على استخدام أسهل للحسابات المصرفية، فمثلا يستخدم ٥٧ % من مالكي الحسابات في الصين الهواتف المحمولة أو الإنترنت لإجراء عمليات الشراء أو دفع الفواتير[٨٥] ، مما دفع كبرى شركات التكنولوجيا في العالم للدخول في مجال تقديم الخدمات المالية للعدي من الفوائد التي يحققها مقدمي تكنولوجيا FinTech (الخدمات المالية الإلكترونية)، والتي من أهمها ما يلي[٨٦]:

أ) تقديم خدمات مالية أسرع من خلال عملية سلسة ، مما يسهل على الأفراد ذوي الدخل المنخفض إدارة التزاماتهم المالية على أساس يومي.

ب) مواجهة عدد أقل من اللوائح (أو لن يكونوا خاضعين للتنظيم في بعض البلدان) وأن العبء التنظيمي المنخفض يجعل من السهل على مزودي FinTech التركيز على تحسين التكنولوجيا المالية والوساطة الخاصة بهم تعمل مع تقليل التكلفة ، حيثما أمكن ، لخدمة العملاء بشكل أفضل.

جـ) يمكن لمقدمي FinTech الشراكة مع مؤسسات الإقراض التقليدية مما يساعد في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة أنشطة الوساطة الخاصة بتلك المؤسسات، كما يمكن للشراكة مع مؤسسات الإقراض التقليدية أن تساعد مقدمي الخدمات الإلكترونية على أن يصبحوا مستدامين مع مرور الوقت، ويمكن أن تضيف التكنولوجيا المالية لمقدمي FinTech قيمة إلى أنشطة مؤسسات الإقراض التقليدية التي يشاركون فيها، لا سيما في "تحسين العمليات" لأعمالهم في الإقراض عبر الإنترنت.

د) يتمتع بعض مقدمي FinTech بقدرة فائقة على توفير أموال طارئة أو قروض فورية بكميات صغيرة للأفراد ذوي الدخول المنخفضة والفقيرة مقارنة بالبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى، وذلك لأن البنوك التقليدية ومؤسسات الإقراض الأخرى ليست ملزمة بتوفير أموال الطوارئ لأي شخص، مع عملية تقييم مخاطر الائتمان المعتادة والتي قد تكون طويلة للغاية بالنسبة للأفراد الذين يحتاجون إلي قروض صغيرة فورية، مما يضع بعض مقدمي FinTech في وضع أفضل لتقديم أموال الطوارئ.

هـ) يمكن لمقدمي FinTech الذين يعملون عبر المنصات عبر الإنترنت توفير مزيد من الراحة إلكترونيًا للمستخدمين عن طريق توفير الوصول إلى هذه الخدمات وجعلها متاحة دائمًا من أي مكان يمكن للمستخدم أو المستهلك الوصول إلى الإنترنت فيه. يتيح ذلك لمقدمي FinTech مساعدة العملاء على تجنب الاضطرار إلى السفر إلى قاعة البنوك لإجراء المعاملات المالية.

تعزيز استخدام الخدمات المالية: قدم الفريق المتخصص التابع للاتحاد الدولي للاتصالات المعني بالخدمات المالية الرقمية (DFS) إرشادات في مجالات مثل السيولة الرقمية وحماية المستهلك لتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية وخصوصية البيانات والهوية الرقمية (اعرف عميلك) وكذلك قابلية التشغيل البيني والوصول العادل إلى قناة الاتصال، بعض الاقتراحات الأساسية نتناوله فيما يلي[٨٧]:

- يجب على صانعي السياسات والجهات التنظيمية دعم نمو النظام البيئي المفتوح لنظام DFS الذي يعزز الابتكار ويضمن المنافسة القوية
- يجب على المنظمين توحيد تعريفات أنواع الاحتيال وأن يطلبوا تقديم تقارير احتيالية وإلكترونية وفي الوقت المناسب من مقدمي الخدمات
- يجب أن تكون معايير الوصول الخاصة بخطط التشغيل البيني واضحة وموضوعية والإفصاح عنها علنيًا وأن تسمح للمشاركين الجدد والبنوك وغير البنوك المصرح لها / المنظمة بالانضمام

- يجب على صانعي السياسات تشجيع المبادرات والحوافز التي تشجع التجار وغيرهم من متلقي المدفوعات (مثل المزارعين والهيئات الحكومية) على قبول المدفوعات الإلكترونية
- ينبغي على المنظمين توحيد تسجيل الهوية الرقمية، مع ضمان قابلية التشغيل البيني بين مشغلي DFS ومقدمي الخدمات الذين يعتمدون على الهوية الرقمية
- ينبغي لمشغلي DFS الاهتمام بتدابير خصوصية العملاء بحيث تكون متوافقة مع التشريعات الوطنية الحالية أو المتوقعة

مما سبق نستنتج أن أكثر من ثلث سكان العالم مستبعد من الشمول المالي لأسباب متعددة؛ منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الجغرافية وارتفاع تكاليف التشغيل والعوائق التكنولوجية؛ إن إزالة المعوقات التي تعرقل الشمول المالي من خلال التعليم والتثقيف المالي وتبني الاقتصاد الرقمي كحل للكثير من المعوقات لها تأثير مباشر على الأفراد والناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية، فالشمول المالي له دور كبير في النمو الشامل للاقتصاد حيث يعمل القطاع المالي كمضاعف ووسيط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني

تحديات وفرص الشمول المالي في مصر

يتناول هذا المبحث واقع الشمول المالي في مصر والتحديات (المعوقات) التي تحد من انتشاره مع دراسة كيفية الاستفادة من فرص الشمول المالي المتاحة في مصر؛ وذلك كما يلي:

أولا : **واقع الشمول المالي في مصر** : يتحمل البنك المركزي المصري (CBE) مسؤولية تعزيز وتنسيق الشمول المالي في مصر ويعتبره هدفًا استراتيجيًا يمكن متابعته إلى جانب هدفه الأساسي المتمثل في ضمان وجود نظام مالي مستقر وسليم، ومع إطلاق حكومة مصر لاستراتيجية التنمية المستدامة (SDS) أصبح إدراج رؤية مصر المالية ٢٠٣٠ أولوية وطنية[٨٨] لما للشمول المالي من قدرة على خلق المزيد من الفرص للنمو الشامل ، والحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق الأهداف الوطنية الأخرى، وفقًا لبيانات من مسح محدود للطلب[٨٩]:

- أفاد ٦ ٣٢.٤ في المائة من البالغين (٢١+ عامًا) بأن لديهم حسابًا رسميًا في أحد البنوك أو المؤسسة القومية للبريد المصري (ENPO) .
- يستخدم ٤٨ في المائة نوعًا من الخدمات المالية ، مثل بوليصة تأمين أو ماكينة الصراف الآلي.
- اعتبارًا من مارس ٢٠١٨ ، كان هناك ١١،٥٨٢ جهاز صراف آلي و ٧٠،٥٠٩ نقطة بيع وأكثر من ١٥.٩ مليون بطاقة خصم و ١٠.٦ مليون بطاقة مسبقة الدفع و ٤.٨ مليون بطاقة ائتمان قيد التداول.
- يقدم اثنان وثلاثون من البنوك المصرية البالغ عددها ٣٩ بنكا خدمات مصرفية عبر الإنترنت. وهذا يمثل ١.٤ مليون حساب مسجل و ١٢٨ مليون جنيه مصري (حوالي ٧ مليون دولار أمريكي) في حجم المعاملات.
- تم إصدار ٤.٥ مليون بطاقة بواسطة ٢٨٠٠ مؤسسة حكومية للحصول على الرواتب وسبعة ملايين بطاقة للمعاشات.

تشير بيانات المسح أيضًا إلى أن الشمول المالي مدفوع بتحويلات الرواتب المباشرة ، مما يشير إلى أن الشمول المالي يتسم أكثر بالاستخدام السلبي للخدمات المالية (مثل المرتبات والتحويلات النقدية) أكثر من الاستخدام الفعلي، وتشمل خدمات الأموال عبر الأجهزة المحمولة في مصر وفقًا للوائح الجديدة؛ النقد/السحب من شخص إلى آخر (P2P)أو إلى تاجر (P2M) أو من تاجر إلى تاجر (M2M)، – ATM cash في / سحب الأموال ، والتحويلات المالية الدولية (IMT) ، ورقم البطاقة الافتراضية (VCN) وتحميل قيمة الحساب (AVL)من حسابات البنك إلى المحفظة[٩٠].

ثانياً: **تحديات الشمول المالي في مصر**: تتعد تحديات الشمول المالي في مصر والتي يجب دراستها بشكل جيد ووضع الاستراتيجية الملائمة لها للحد منها والاستفادة من فرص الشمول المالي المتاحة في مصر لتعزيز التنمية الشاملة بها، أهم تلك التحديات ما يلي:

١) الأمية وسكان الريف : تمثل الأمية أحد أكبر تحديات الشمول المالي في مصر حيث ارتفع عدد الأميين إلى ١٨.٤ مليون فرد عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٥.٨% من إجمالي عدد السكان؛ معظمهم من سكان الريف، فإذا أضفنا للمشكلة بعداً آخر وهو البنية التحتية للريف المصري والذي يسكنه حوالي ٥٧.٦ % من السكان[٩١] فإن التحدي يكون أكبر، وتعتبر مكاتب البريد هي الأقرب إلى سكان الريف مقارنة بفروع البنوك، ومع دعم الشركات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز المزيد من الشمول المالي عبر تطبيقات FinTech [٩٢] مع نشر الثقافة المالية وخاصة عن طريق طلاب الجامعات يمكن التغلب على هذا التحدي ونشر الشمول المالي بين الأميين في أعماق الريف المصري.

٢) الاقتصاد الموازي والشمول المالي: حقيقة لا يمكن إنكارها أن القطاع غير الرسمي يسهم بشكل كبير في الناتج القومي والتغاضي عن هذا القطاع من شأنه أن يضر بالتنمية[٩٣]، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الاقتصاد الموازي في مصر يضم ١٨ مليون منشأة منها ٤٠ ألف مصنع يتراوح حجم أعمالها ما بين ١.٢ تريليون، و١.٥ تريليون جنيه، أي نحو من ٦٥% إلى ٧٠% من حجم الاقتصاد الرسمي، كما يمثل عدد العاملين في هذا الاقتصاد نحو ٤٠% من عدد العاملين في مصر، بينما تخسر الدولة نحو ٣٣٠ مليار جنيه سنويًا بسبب الضرائب المهدرة جراء عدم إدراج هذه المنشآت ضمن الاقتصاد الرسمي للدولة، بينما يقدر خبراء عالميون أن أصول هذه الظاهرة في مصر تبلغ حوالى ٤٠٠ مليار دولار[٩٤]، لقد أدى وجود قطاع كبير غير رسمي وانتشار المعاملات النقدية إلى إعاقة النمو الاقتصادي وأعاق جهود الحكومة لزيادة الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها منذ عقود وقد تم طرح قضية الشمول المالي كحل في المقدمة[٩٥].

أ) الباعة الجائلين: تمثل الأطر القانونية والمؤسسية الغامضة بالإضافة إلى بيئة التشغيل المعادية المحركات للاستخدامات المتضاربة للأماكن العامة ، مثل الشوارع المجزأة جزئيًا وخصخصتها من قبل التجار[٩٦] ، كما تتمثل الأسباب الرئيسية التي تجعل قسمًا من السكان العاملين في البيع في الشوارع في نقص المهارات أو عدم كفاية المهارات اللازمة للحصول على وظائف منتظمة والاستثمار المنخفض المطلوب وسهولة المقارنة في الدخول في التجارة. هذه هي الأسباب التي تجعل عددًا كبيرًا من فقراء الريف يتجهون إلى البيع في الشوارع عندما يهاجرون إلى المناطق الحضرية بحثًا عن عمل. وبالتالي ، نجد أن الباعة الجائلين هم أساسًا من لا ينجحون أو غير قادرين على الحصول على وظائف منتظمة[٩٧]، مع التأكيد على أن الباعة الجائلين هم من أكثر القطاعات تهميشًا في فقراء الحضر[٩٨]، ويمكن ضم الباعة الجائلين داخل الهيكل المالي الرسمي من خلال برنامج الشمول المالي من خلال تحسين وصولهم إلى التمويل وتمكينهم من تأمين وظائفهم الحالية وإيراداتهم المستقبلية[٩٩].

ب) الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: لا يزال العديد من البلدان النامية يواجه العوائق التي تعرقل الوصول إلى التمويل. كما أن الائتمان المحدود ، ومتطلبات الضمان المرتفعة ، وارتفاع أسعار الفائدة يعوق أيضا نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يحد من الحجم الإجمالي وإنتاجية الشركة الصغيرة والمتوسطة[١٠٠]، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل وسيلة لتحقيق نمو شامل يولد الطلب والاستهلاك المحليين ، ويوفر فرص العمل للملايين[١٠١]، مع الوضع في الاعتبار أن تشجيع الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب منهجاً متكاملاً. فلا يوجد حل سحري واحد يتيح التمويل لهذه المشروعات بصورة مؤثرة وآمنة ومستدامة، ومن غير المرجح أن تكون المناهج الجزئية كافية. إنما توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية اللازمة للمساعدة على زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[١٠٢]، وتشير التجارب الدولية إلى وجود عوامل كثيرة بإمكانها المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها ما يلي[١٠٣]:

- الأساسيات الاقتصادية وخصائص القطاع المالي، مثل الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقليص حجم القطاع العام (لتجنب مزاحمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان)، وسلامة القطاع المالي، وتوفير نظام مصرفي تنافسي، وبصورة أعم، اقتصاد تنافسي ومفتوح قادر على إعطاء دفعة لاستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة طلبها على الائتمان.
- العوامل المؤسسية مثل القدرات التنظيمية والرقابية المالية القوية، وتوافر المعلومات الائتمانية، وبيئة الأعمال المواتية، بما في ذلك أطر الضمان والإعسار الحديثة، والنظم القانونية التي تسمح بإنفاذ حقوق الملكية والعقود بالدرجة الكافية.

تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٢.٤٥ مليون مشروع، وتساهم بنسبة ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٠% من مشروعات القطاع الخاص، وتستوعب ما بين ٦٥ إلى ٧٥% من العمالة، ويبلغ حجم الاحتياجات التمويلية السنوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع الرسمي في مصر حوالي مليار دولار سنوياً، لكن الدراسات تشير إلى أن الجهات التمويلية لا تلبي أكثر من ١٠% من هذه الاحتياجات ويتعامل حوالي٥% فقط من تلك المشروعات مع المصارف، كما تتراوح نسبة التمويل الموجه من المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين ٣ و٤% فقط من إجمالي محافظها الائتمانية، لكن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي ١٥-٢٠% في المستقبل القريب نتيجة جهود الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري وكذلك المصارف المصرية لمساندة هذا القطاع الواعد[١٠٤].

ثالثاً: **تعزيز فرص الشمول المالي في مصر** : تعتمد الاستراتيجية المصرية لنشر الشمول المالي على عدد من المحاور المتكاملة والتي يمكن تناولها فيما يلي:

المحور الأول: **مبادرات البنك المركزي المصري**: قام البنك المركزي بتحديث لوائح خدمات الدفع المتنقلة في نوفمبر ٢٠١٦ للسماح بعملاء البنوك بإرسال وتلقي الأموال والتحويلات من خلال الهاتف الخاص بهم، وتشكل هذه الخطوة جزءًا من استراتيجية أوسع للحد من الاعتماد الواسع على المعاملات النقدية؛ تتمثل فيما يلي:

نشر الثقافة و التعليم المالي: إيجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب، بالإضافة إلى مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، كل ذلك يؤدي إلى النهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي عن طريق التثقيف المالي من خلال ما يلي[١٠٥]:

- وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.
- إيلاء العناية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم .
- توفير برامج توعية للمستهلك المالي من خلال حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

تجدر الإشارة إلى أن المعهد المصرفي المصري أطلق مبادرة "عشان بكرة" عام ٢٠١٢، وهي مبادرة وطنية تحت رعاية البنك المركزي المصري في مجال التثقيف المالي وتطوير المنتجات والخدمات المالية التي تناسب الأطفال والشباب في مصر والشرق الأوسط، وقد حرص المعهد المصرفي علي معرفة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية من خلال عضويته في المنظمات الدولية التي تعمل بشكل كبير في مجال التثقيف والتعليم المالي كالشبكة الدولية للتعليم المالي التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والمنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب، من خلال تطوير استراتيجية قومية للتعليم المالي في مصر وتقديم محتوى خاص بالتعليم المالي وجلسات رفع الوعى بأهمية الثقافة المالية[١٠٦]، ومع الاهتمام بطلاب الجامعات البالغ عددهم حوالي ٣٠ مليون طالب عام ٢٠١٧[١٠٧] كشريحة مناسبة لتلقي ثقافة وممارسة الشمول المالي يمكن نجاح استراتيجية نشر الشمول المالي في مصر والتعامل كذلك مع تحديات الريف والأمية في مصر[١٠٨].

حماية المستهلك مالياً: هناك عدة إجراءات يجب إتباعها في المؤسسات المالية لحماية المستهلك ماليًا، لتعزيز الشمول المالي، وتتمثل فيما يلى[١٠٩]:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وإنهاء الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة .
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، واطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، وإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة .
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم .
- حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم .
- توفير طرق مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة للتعامل مع شكاوى العملاء، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب .
- توعية وتثقيف العملاء على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

إنشاء المجلس القومي للمدفوعات: تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، برئاسة رئيس الجمهورية، يتضمن المجلس ١٦ عضواً منهم : رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية بالدولة، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي، بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية، كما يهدف المجلس إلى حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها، وذلك عبر اتخاذ قرارات محددة بإطار زمني أهمها إعداد مشروع قانون شامل لتطوير المعاملات غير النقدية، والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات، فضلاً عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة[١١٠] ، ويتمثل الهدف النهائي للمجلس الجديد في تحقيق اندماج الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية[١١١].

مكافحة غسل الأموال: صدر قانون مكافحة غسل الأموال المصري التزاما من مصر بالتوصيات الأربعين للجنة مكافحة غسل الأموال FATF الصادرة عام ٢٠٠٩ والتي تم إضافة تسع توصيات أخرى لها للتعامل مع تمويل الإرهاب[١١٢] ولذلك جرى تعديل القانون المصري لكي يستمر التزام مصر بكافة التوصيات اللاحقة، وتعتبر هذه التوصيات أو المعايير التسعة والأربعين والتي صدر آخر تحديث لها في ٢٠١٢ الإطار القانوني والرقابي الدولي الذي يجب اتباعه لمكافحة غسل الأموال، ورغم أن مصر ليست إحدى الدول الأعضاء للجنة

"فاتف"، إلا أنها عضو في لجنة مكافحة غسل الأموال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF[١١٣]، وتطبيقا لكل ما سبق فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال السنوات الماضية العديد من التعليمات والضوابط الخاصة بفتح الحسابات المصرفية والتعامل عليها والتعرف على هوية العملاء وطبيعة المعاملات، كما قامت وحدة مكافحة غسل الأموال بالمساهمة في وضع هذه الضوابط [١١٤].

بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالي: يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يُعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذى سيتيح لمصر مواجهة الجرائم الإلكترونية التي لا توجد لها قوانين أو نصوص تحددها وتتعامل معها حالياً في القانون المصري، وجارى مناقشة مواد مشروع قانون" مكافحة جرائم تقنية المعلومات" من قبل "لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" بمجلس النواب حيث تم إقرار معظم مواد مشروع القانون، ومن المتوقع أن يتم إقرار باقي مواد القانون المؤلف من ٤٥ مادة في الفترة القادمة، تمهيداً لعرضه على مجلس النواب لإقراره[١١٥].

مبادرة حساب لكل مواطن: تهدف إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها "٣٩" بنكا، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة[١١٦].

مبادرة التمويل العقاري: في عام ٢٠١٧ ، حاول البنك المركزي أيضًا إضافة قوة دافعة لمبادرة الرهن العقاري التي بدأ العمل بها لأول مرة في عام ٢٠١٤ إقامة شراكة مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لإنشاء منشأة جديدة للسيولة ، وهي الشركة المصرية لإعادة تمويل الرهن العقاري (EMRC) ، المكلفة بتوفير الأموال لإعادة التمويل من جانب مقرضي الرهن العقاري الرئيسيين ، بما في ذلك البنوك التجارية[١١٧].

بموجب تلك المبادرة تم تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عاماً وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لـــتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨% لمتوسطي الدخل و١٠.٥% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه، وقد لاقت المبادرة إقبالاً كبيرا من المواطنين نظرًا لانخفاض نسبة الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، الأمر الذي جعل البنك يقرر رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من ١٠ مليار جنيه إلي ٢٠ ملياراً[١١٨].

مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من هنا كانت مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها مالياً، والتي تم إطلاقها في يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥%

متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧ تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه[١١٩]، وقد سمحت تلك الاستراتيجية للبنوك بتمويل قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة من احتياطاتها التنظيمية التي لا تحمل فوائد، مما يسمح لها باستخدام الأصول غير المنتجة سابقًا لتعزيز هوامشها، وتهدف هذه المبادرة إلى الحصول على تمويل بقيمة ٣٠ مليار جنيه (٢ مليار دولار) إلى ١٠ مليون مستفيد بحلول عام ٢٠٢١ ، مع تقديم قروض من كل من مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك بشكل مباشر[١٢٠].

المحور الثاني: **وزارة الاتصالات وتفعيل الاقتصاد الرقمي**: تبذل الدولة العديد من الجهود في مجال تنظيم الخدمات المالية الرقمية ونشرها لأكبر قاعدة من المواطنين، ومن هذه الجهود ما يلي:

مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية[١٢١]: تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و شركة فيزا العالمية، فى ١٦ مايو ٢٠١٧، للبدء في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي، وتُتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، وتؤسس لوجود قاعدة من الكفاءات المصرية في مجال المدفوعات الرقمية، استناداً إلى الخبرات الواسعة التي تمتلكها الشركة، كما تتضمن المذكرة قيام شركة فيزا العالمية بإنشاء وتشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، وكذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة، بما يضمن الاحتفاظ بكل بيانات المعاملات في مصر، كما تضطلع الشركة بتنظيم برامج تأهيل وتدريب لكل الأطراف المرتبطة بتشغيل منظومة البنية التحتية وبرامجها المختلفة، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار سعي الحكومة لبناء البنية التحتية وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة كفاءة برامج الدعم والخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتقليص التكاليف الإدارية لهذه البرامج، وزيادة فعاليتها لتحفيز الاقتصاد المصري، وقد أتاح هذا الاتفاق الدفع الإلكتروني للإعانات الحكومية إلى ٢٢ مليون أسرة مصرية ، وهو تطور أدى إلى خفض تكاليف الإدارة وزيادة الشفافية في نظام الدعم، مع الوضع في الاعتبار أن أقل من ٢٪ من المدفوعات في مصر يتم إجراؤها إلكترونيًا ، وهذا سبب مهم للغاية لتوضيح أهمية هذه الشراكة[١٢٢].

مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية: يقضي هذا الاتفاق الذى وقع في ٢٩ أغسطس ٢٠١٧، بتعاون بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وتقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج الجديد من التعاون من الناحية التكنولوجية على صعيد المنتجات والحلول التي تلبي طموحات ومتطلبات عملاء بنك مصر والبريد المصري .

كما تُتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة في الشمول المالي للتجار ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وذلك عبر شراكتها مع بنك مصر، كما تشمل المذكرة توفير ماكينات ATM ببعض مكاتب البريد بما يساهم في زيادة نقاط الصرف الإلكتروني والمساهمة في تحقيق الشمول المالي ويتولى بنك مصر إدارة هذه الماكينات وتغذيتها وصيانتها، بالإضافة إلى تحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لعملاء بنك مصر من خلال مكاتب البريد المنتشرة في أنحاء الجمهورية بما يساهم في إتاحة هذه الخدمات للعملاء على نطاق واسع، وستقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج بما يلبى متطلبات وطموحات عملاء بنك مصر والبريد المصري(١٢٣).

التعاون بين إيتيدا وشركة "فيزا" العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية: تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" وشركة "فيزا" العالمية في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، بهدف تعزيز التجارة الإلكترونية ومساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الكائنة في المناطق التكنولوجية في تقديم وتسويق خدماتها إلكترونيا فضلاً عن إتاحة خدمات الدفع الرقمي عبر البنوك والهيئة القومية للبريد في المناطق التكنولوجية، كما تهدف الاتفاقية إلى زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، وتنص الاتفاقية على أن تقوم الهيئة وشركة "فيزا" بتقديم الدعم اللازم لمساعدة وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على التسجيل في بوابة مصر التجارية، والتي يقوم بتدشينها شركة "إى فاينانس" وبالتعاون مع كل من شركة "فيزا" العالمية وشركة "كلاود باى" البريطانية، من خلال تحديد المعايير اللازمة لاختيار الشركات العاملة في مجال إنشاء المواقع الإلكترونية والتي ستساعد في عملية تطوير الصفحات الإلكترونية لمختلف قطاعات الشركات من كافة محافظات الجمهورية على البوابة مع وضع أولوية للشركات في صعيد مصر من خلال المنطقة التكنولوجية بأسيوط(١٢٤).

توقيع مذكرة تفاهم بين إيتيدا وشركة ماستركارد العالمية: وقع هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، ويهدف إلى تطبيق نظم المدفوعات الإلكترونية ونشر مفهوم التعاملات اللانقدية في المناطق التكنولوجية والقرى الذكية بمصر، حيث تسعى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات إلى دعم هذه المبادرة من خلال تحفيز القرى الذكية والمناطق التكنولوجية على تقديم خدماتها بالكامل إلكترونياً لتكون متاحة على الإنترنت للشركات العاملة بها لزيادة سرعة وسلامة شفافية الخدمات، ولتحقيق هذا الهدف يتم إتاحة مجموعة من الأدوات المبتكرة لخدمات المدفوعات الإلكترونية للشركات الصغيرة والمتوسطة لاستخدامها في التطوير مثل واجهة برمجة التطبيقات API ، مع تشجيع تلك الشركات على الاستفادة من تجارب شركة ماستركارد في هذا المجال، وكذلك من خلال المشاركة في البرامج التدريبية التي تنظمها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الدخول الى منظومة ماستركارد للمدفوعات(١٢٥).

وقد مكنت هذه الاتفاقية ٤.٦ مليون موظف حكومي من سحب رواتبهم من أجهزة الصراف الآلي باستخدام بطاقة السحب الآلي الخاصة بهم ، والتي يمكنهم استخدامها أيضًا لإجراء عمليات شراء في ما يقرب

من ٦٠٠٠٠ نقطة بيع موزعة عبر الجمهورية؛ حيث إن نجاح الشمول المالي يعتمد على القطاعين العام والخاص مع توقع أن يبقى في دائرة الحكومة المصرية لسنوات قادمة[١٢٦].

تدريب ٢٠٠ موظف بالبريد في مجالات الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي: اتفقت الهيئة القومية للبريد مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجرى تطويرها حالياً وإمدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي، على أن يتضمن التدريب المعلومات الأساسية عن صناعة المدفوعات الإلكترونية والمنتجات وأدوات الدفع المختلفة المتاحة في السوق المصري وعبر البريد المصري. كما يتضمن التدريب اطلاع موظفي البريد على أحدث الاتجاهات العالمية في مجالات المدفوعات الرقمية وأهمية الإبداع في تحقيق الشمول المالي، كما تقوم مكاتب البريد بتوزيع كتيبات التثقيف المالي، التي قامت بإعدادها شركة فيزا العالمية، على المواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بهدف نشر الثقافة المالية وتعريف المواطنين بأهمية إدارة نفقاتهم بشكل سليم[١٢٧].

قامت شركة فيكتوري لينك وهي شركة متخصصة في مجال الخدمات الرقمية المتكاملة بإطلاق شركة جديدة تحت مسمى "الشركة المصرية للمدفوعات الإلكترونية كاش كول[١٢٨]، قامت الشركة ببدء أعمالها داخل السوق المصري خلال الربع الأخير من العام السابق ٢٠١٨ في تقديم خدماتها مالية منها: "تحصيل الفواتير، وشحن الرصيد الخاص بالهواتف المحمولة، حيث إن خدمات الدفع الإلكتروني تعد جزء من استراتيجية تعزيز الشمول المالي لما لها من تأثير كبير في العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة المصرية، وتهدف شركة كاش كول العمل على تقديم الخدمات إلى كافة القطاعات الحكومية، وقطاع الأفراد، والشركات، والمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية"، كما أعلنت الشركة عن تعاقدها مع "الهيئة القومية للبريد، والبنك الزراعي، ومشغلي شبكات المحمول[١٢٩].

المحور الثالث: **البنك المركزي والاقتصاد الرقمي**: تتناول أجندة الشمول المالي كيفية قيام معظم المصريين بإجراء معاملاتهم على أساس يومي؛ على الرغم من أن الاختراق البنكي لا يزال منخفضاً نسبياً وفقاً للمعايير العالمية إلا أن نسبة انتشار الهواتف المحمولة في مصر قد تم تسجيلها عند ١١٠٪ اعتبارًا من أغسطس ٢٠١٧، لذلك فمصر لديها إمكانات كبيرة للتوسع[١٣٠]، لكن على الرغم من أهمية الخدمات المالية الرقمية وتأثيرها الكبير على الشمول المالي فإن النظام البيئي للمدفوعات الرقمية في مصر يفتقر إلى إطار الدعم التشغيلي والتنظيمي الضروري في بعض المجالات ، مثل استخدام الوكلاء المصرفيين وتطبيق نهج قائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML / CFT)، لذلك أصدر البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٦ نظامًا جديدًا للدفع بواسطة الهاتف المحمول وإجراءات العناية الواجبة لدى عملاء AML / CFT الخاصة بمدفوعات الهاتف المحمول[١٣١]، وهي خطوة على طريق التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية وسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث ينهض على التسوية

المصرفية والإلكترونية والتي لا يمثل التعامل النقدي فيها سوى نسبة صغيرة، وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب على استمرار التعامل النقدي من مضار على جهود التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي[١٣٢]:

- تشجيع نمو القطاع غير الرسمي
- عدم استفادة الوحدات الاقتصادية من آليات التمويل المتاحة
- تشجيع التهرب الضريبي
- عدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة
- ضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية
- تيسير غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

ومع تبني البنك المركزي المصري مبادرة لتحقيق الشمول المالي وإعلان الأسبوع الأخير من أبريل أسبوعا للشمول المالي بمشاركة المصارف المصرية سعيا وراء إتاحة خدماتها المصرفية لمزيد من أبناء الشعب المصري[١٣٣] حيث يشجع التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية والإلكترونية دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي، ويحد من التهرب الضريبي والجمركي، ويساهم في زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لكل فئات وطبقات الشعب، ويحسن من كفاءة النظام المالي، كما أنه يساهم في مكافحة الجرائم المالية وما يرتبط بها من غسل أموال وتمويل أنشطة غير مشروعة[١٣٤].

متطلبات فتح فروع البنوك: نظرا لأن بعض فئات الشعب، خاصة في المناطق الريفية والعشوائية والنائية، لا تزال تجد الوصول إلى فروع البنوك المختلفة أمرا عسيرا ومكلفا، فقد يجدر النظر في تخفيف بعض شروط فتح فروع البنوك الصغيرة بما يساعدها على الانتشار الجغرافي وييسر على المتعاملين معها[١٣٥]؛ وهو ما صدرت به تعليمات بفتح الفروع الصغيرة للبنوك في ديسمبر٢٠١٤، للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة، بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين[١٣٦].

سرعة استجابة السوق: في أوائل عام ٢٠١٥ أعلن بنك بلوم أنه يعتزم فتح خمسة فروع صغيرة جديدة على مدار العام ، في حين كشف البنك المصري الخليجي عن خطط لإنشاء ١٠ فروع صغيرة في مجموعة من المحافظات. وبعد عام ، قام البنك المركزي بتغيير آخر في إطاره التنظيمي كجزء من أجندة الشمول المالي ، حيث قام بتعديل قوانين الإقراض في محاولة لتشجيع البنوك على تقديم الائتمان إلى ما بعد قاعدة عملائها المعتادة[١٣٧].

متطلبات فتح الحسابات المصرفية[١٣٨] **:** متطلبات فتح الحسابات المصرفية منسجمة مع الضوابط المطلوبة لتحقيق أهداف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك تظل هناك مساحة ممكنة لإدخال قدر من التيسير على متطلبات فتح الحسابات دون الإخلال بالضوابط الرقابية السليمة، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق:

- بالنسبة لفتح الحسابات العادية يتم الاكتفاء بتقديم تحقيق الشخصية متضمنا محل الإقامة، والإقرار على مسؤولية صاحب الحساب بالمهنة التي يزاولها وباقي البيانات المطلوبة لفتح الحساب.
- الإعفاء من مصاريف فتح الحسابات لفئات خاصة تشجيعا لها على بدء العمل المصرفي، مثل الطلاب الجامعيين.

متطلبات التعامل عن طريق الإنترنت والهاتف[١٣٩]**:** التصريح بفتح حسابات مصرفية محدودة المزايا والتعاملات على الهاتف مباشرة ودون الحاجة لإجراءات فتح الحساب الورقي، اكتفاء بما يتم الإفصاح عنه لشركات الهاتف عند شراء الخط، ومع وضع قيود على الاستخدام اليومي والشهري للحساب، وذلك كله مع استمرار العمل بضرورة عدم تفعيل الأوامر المصرفية من خلال الهاتف إلا بعد إدخال الرقم القومي ورقم المحمول معا.

متطلبات الاحتفاظ بالمستندات: تشير القرارات الرقابية المختلفة الصادرة عن البنك المركزي المصري وعن وحدة مكافحة غسل الأموال، إلى ضرورة الاحتفاظ بالمستندات والوثائق المتعلقة بالحسابات المصرفية وبالتعاملات عليها للمدد القانونية الملزمة، ومع ذلك فإن الاحتفاظ بهذه المستندات وفقا للطرق التقليدية ولمدد المنصوص عليها في قواعد الإثبات الواردة بقانوني المدني والتجارة يمثل عبئا وتكلفة طائلة على البنوك، ترفع من تكلفة تقديم الخدمات المصرفية، وتحد من استعداد المصارف لجذب الأعداد الغفيرة من المودعين والمتعاملين[١٤٠]، لذلك فالمقترح هنا هو أن يتم تضمين قانون البنوك نصا جديدا ومحددا يقضي بأن تكون مدة التقادم للاحتفاظ بمستندات الحسابات المصرفية والتعاملات عليها ثالث سنوات من تاريخ التعامل أو تاريخ قفل الحساب، وأن يعتبر الاحتفاظ بالمستندات بالوسائل الإلكترونية المعتمدة من البنك المركزي وسيلة إثبات كافية وذات أثر قانوني بين الأطراف وفي مواجهة الغير[١٤١].

خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول: أبدى البنك المركزي اهتماماً بترسيخ مبدأ التحول لمجتمع غير نقدي، حيث أصدر في نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول و تمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول كما تمثل توجهاً جديداً من نوعه في القطاع المصرفي وخطوة أخرى نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق الآتي[١٤٢]:

- توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
- تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل جمهورية مصر العربية .
- تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفعات الحكومية.
- قد بلغ عدد المشتركين في خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو ٩.٢ مليون عميل، منذ إطلاق مبادرة الشمول المالي، في يوليو ٢٠١٧.

مما سبق نستنتج أن البنك المركزي المصري (CBE) يتحمل وحده مسؤولية تعزيز وتنسيق الشمول المالي في مصر ويعتبره هدفًا استراتيجيًا، والشمول المالي في مصر مدفوع بتحويلات الرواتب المباشرة مما يشير إلى أنه يتسم بالاستخدام السلبي للخدمات المالية، فمازالت هناك الكثير من العوائق والتحديات التي تعرقل طموحات الدولة المصرية مثل الأمية وسكان الريف والاقتصاد الموازي، بينما تعتمد الاستراتيجية المصرية لنشر الشمول المالي على عدد من المحاور المتكاملة تعتمد على مبادرات البنك المركزي المصري ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتبني الحكومة لأفكار الاقتصاد الرقمي مما يتيح لمصر الاستفادة من فرص الشمول المالي المتاحة والتي يعتبر أهمها دمج الفقراء ماليا وضم الاقتصاد الموازي للاقتصاد الرسمي والقضاء على غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النتائج والتوصيات:

أولاً) نتائج الدراسة : من أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها ما يلي:

١) وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والتنمية الشاملة.
٢) وجود العديد من المعوقات والتحديات التي تعرقل طموح الدولة المصرية لنشر الشمول المالي.
٣) مازالت هناك الكثير من الفرص التي يمكن لمصر الاستفادة منها لتحقيق الشمول المالي.
٤) نجاح الشمول المالي في مصر يعني القضاء على الاقتصاد الموازي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وضخ المزيد من المدخرات في دورة النشاط الاقتصادي الرسمي.
٥) يفيد الشمول المالي الأفراد من خلال تنمية مدخراتهم وزيادة وعيهم مالياً.

ثانياً) أهم التوصيات:

١) الاهتمام بالثقافة المالية كمفتاح للشمول المالي في مصر.
٢) العمل على دمج طلاب الجامعات المصرية وتثقيفهم مالياً لنشر الشمول المالي في مصر من خلال نشر الثقافة المالية في كل أنحاءها.
٣) دمج الباعة الجائلين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٤) الاهتمام بالاقتصاد الرقمي كأحد أهم أدوات الشمول المالي وأسرعها انتشاراً.

هوامش الدراسة:

1 World Bank Group, The Little Data Book on Financial Include 2018, The World Bank Washington DC, USA, 2018.

[2] Sethi, D. & Acharya, D., Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence, Journal of Financial Economic Policy, 2018.

[3] Kim, D. W., & Hassan, M. K., Financial inclusion and economic growth in OIC countries, Research in International Business and Finance, 43, 2018, Pp. 1-14.

[٤] صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد ٦٦٧، يناير ٢٠١٨، ص ١٧-١٩.

[٥] معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، القاهرة، ٢٠١٨.

[٦] أسامة محمد بدر، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر(حالة مصر)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة–جامعة طنطا "التنمية المستدامة والشمول المالي–الرؤى والآثار والتداعيات"، ١٥ إبريل ٢٠١٩، المجلد الأول، ص ١٢١-١٨٠.

[٧] هيام سالم زيدان أحمد، الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر-دراسة مقارنة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة-جامعة طنطا "التنمية المستدامة والشمول المالي-الرؤى والآثار والتداعيات"، ١٥ إبريل ٢٠١٩، المجلد الأول، ص ١٨١-٢٣٢.

[٨] نادر شعبان السواح، ومبروك محمد السيد نصير، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة-جامعة طنطا "التنمية المستدامة والشمول المالي-الرؤى والآثار والتداعيات"، ١٥ إبريل ٢٠١٩، المجلد الثاني، ص ٣٠٩-٣٦٠.

9 World Bank Group, Financial Inclusion Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, New York, Oct 02, 2018, Available at:

https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[10] For More Details :

- M. Stolbov, The Finance-Growth Nexus Revisited: From Origins to a Modern Theoretical Landscape. *Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal*, Vol. 7, 2013, p. 2.
- Bagehot, Walter, Lombard Street: A Description of the Money Market, Richard D. Irwinm, 1873.
- Md. Alauddin Majumder , E. Anthon E, The Link between Economic Growth and Financial Development: Evidence from Districts of Bangladesh, International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887 Issue 99 October, 2012, pp. 106-118.

[11] Goldsmith, R.W., Financial Structure and Development, Vol. 1, New Haven, CT Yale University Press, 1975, p. 969.

[12] Leyshon, A. and Thrift, N., Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States, Transaction of the Institute of British Geographer, New Series, 1995, pp. 312-341.

[13] Birkenmaier, J., Despard, M., Friedline, T., & Huang, J. (2019, February). Financial inclusion and financial access. In C. Franklin et al. (Eds.), Encyclopedia of Social Work

[14] World Bank Group, Global Financial Development: Financial Inclusion, World Bank, Washington DC, USA, 2014. p. 21

[15] CGAP & Arab Monetary Fund (2017) « Financial Inclusion Measurement in the Arab World », Working Paper, January 2017.

[16] Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Financial Inclusion and Inclusive Growth, A Review of Recent Empirical Evidence, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, April 2017.

[17] Birkenmaier, J., Despard, M., Friedline, T., & Huang, J. Financial inclusion and financial access,Washington University in St. Louis, USA, February 28, 2019.

[18] Richa Aggarwal, Financial Inclusion in India: Challenges and Opportunities, International Journal of Research (IJR) Vol-1, Issue-4, May 2014, New Delhi, India, pp. 557-567.

[19] Kaur, M. S., Kaur, M. M., & Madan, M. P.Financial Inclusion in India. International Education and Research Journal, 3(5), 2017, 655-658.

[٢٠] صبري نوفل، مرجع سابق، ص١٨.

[٢١] إدارة الدراسات والبحوث - اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٧ على الموقع التالي:
http://www.uabonline.org/ar/research/financial (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[22] World Bank Group, GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT 2017/2018: Bankers without Borders, The World Bank, Washington, DC, USA, 2019.

[23] Asli Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, Jake Hess, The Global Findex Database 2017, Measuring Financial Inclusion and the FinTech Revolution, world Bank Group, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, DC, USA, 2018.

24 Lusardi, A. Americans' Financial Capability." Report Prepared for the United States Government Financial Crisis Inquiry Committee (FCIC), 2010.

[25] Gross, M., J. Hogarth, and M. Schmeiser, Use of Financial Services by the Unbanked and Underbanked and the Potential for Mobile Financial Services Adoption, Federal Reserve Bulletin 98, 4. 2012.

[26] Rhine, S. and W. Greene, The Determinants of Being Unbanked for US Immigrants, Journal of Consumer Affairs 40, 21-40, 2006.

[27] Franklin Allen, Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper, and Maria Soledad Martinez Peria, The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, Washington, DC,USA, December 2012.

[28] Schumpeter, J. A. A theory of economic development. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1911.

[٢٩] إضاءات، إضاءات مالية ومصرفية، الشمول المالي، العدد ٧، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، فبراير ٢٠١٦.

[30] Olaniyi Evans, The Effects of Economic and Financial Development on Financial Inclusion in Africa, Review of Economic and Development Studies, 1(1), Kuala Lumpur, Malaysia, 2015, 17-25.

[٣١] يُقصد بالقطاع المالي ثلاثة عناصر، هي: الأدوات المالية (أو الأصول المالية) ثم المؤسسات المالية، وأخيرا القواعد والنظم التي تحكم هذه الأدوات وتلك المؤسسات (حازم الببلاوي، خطورة القطاع المالي، مقال منشور بجريدة الشروق، القاهرة، ٢٤ مايو ٢٠١١).

[32] Chhavi Kiran, Paramjit Sujlana, A Study on Status of Financial Inclusion in India, International Journal of Management Studies, Vol.–V, Issue –2(3), Malegaon Nasik MS India, April 2018, PP. 96-104.

[٣٣] يُقصد بالتنمية المالية هنا تنمية وتطوير القطاع المالي من خلال تطوير مكوناته الثلاثة السابق ذكرها .

[34] Charan Singh, Gopal Naik, Financial Inclusion in India: A Case Study of Gubbi, Journal of *Indian Institute of Management Bangalor,* WORKING PAPER NO: 549, May 2017.

[35] Susanta Kumar SETHY, Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India, *Theoretical and Applied Economic, Volume XXIII (2016), No. 2(607), Summer*, Romania, *pp. 187-206*

36 Mohan, R. (2006). Economic Growth, Financial Deepening and Financial Inclusion. Economic Developments In India: Monthly Update, Volume-108 Analysis, Reports, Policy Documents, 41.

[37] Sweta Goela, Rahul Sharma, Developing a Financial Inclusion Index for India, Information Technology and Quantitative Management (ITQM) University of Granada, Spain 2017, PP. 949–956.

[38] N. K. Sathya Pal Sharma, H. L. Prasad, FINANCIAL INCLUSION IN INDIA – AN OVERVIEW, International Journal of Advancements in Research & Technology, Volume 3, Issue 11, India, November -2014, pp. 13-20.

[39] Mehrotra N et al. Financial Inclusion: An overview National Bank for Agriculture and Rural Development, Dept of Economics Analysis & Research: Occasional Paper– 48, Mumbai, 2009.

[40] World Bank Group, Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, Op. Cit.

[41] Muhamed Zulkhibri, Abdul Ghafar Ismail, Financial Inclusion and Poverty Alleviation, Perspectives from Islamic Institutions and Instruments, Springer Nature Limited, London, 2017, p.5.

[42] Banerjee AV, Newman AF. Occupational choice and the process of development. Journal of political economy, 1993, 101(2), 274-298.

[43] Financial Inclusion Drives Economic Growth, IMF-MIT Study Shows How Financial Inclusion Drives Economic Growth, 2015

[44] For More Details:

- Sasidaran Gopalan , Tomoo Kikuchi, Editors, Financial Inclusion in Asia- Issues and Policy Concerns, Palgrave Studies in Impact Finance, Macmillan Publishers Ltd. London, 2016, pp. 5-7.
- Moïse Bigirimana, Xu Hongyi, Research on Relationship between Financial Inclusion and Economic Growth of Rwanda: Evidence from Commercial Banks with ARDL Approach, International Journal of Innovation and Economic Development, Volume 4, Issue 1, April 2018, pp. 7-18.
- Olaniyi Evans, The Effects of Economic and Financial Development on Financial Inclusion in Africa, Review of Economic and Development Studies, 1(1), Kuala Lumpur, Malaysia, 2015, 17-25.
- ELIZABETH WANGUI WANG'OO, THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN KENYA, A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION, UNIVERSITY OF NAIROBI, KENYA, OCTOBER 2013.

[45] Hamad Omar Bakar and Zunaidah Sulong, The Role of Financial Inclusion on Economic Growth: Theoretical and Empirical Literature Review Analysis, Journal of Business & Financial Affairs, open access journal Volume 7 , Issue 4 , USA, 2018.

46 Suresh Chandra Bihari, GROWTH THROUGH FINANCIAL INCLUSION IN INDIA, Journal of International Business Ethics, Vol.4 No.1 2011, pp. 28-42. P 31- 32.

[47] For More Details:

- Arun.K.V, Sabik.K, FINANCIAL INCLUSION IN INDIA- CHALLENGES AND OPPORTUNITIES, EPRA International Journal of Economic and Business Review, Vol - 3, Issue- 9, September 2015, pp. 175- 179.

- Charan Singh, Gopal Naik, Financial Inclusion in India: A Case Study of Gubbi, Journal of Indian Institute of Management Bangalor, WORKING PAPER NO: 549, May 2017.
- C. Sangeetha, Kapil Sai Koushik, catalyst for financial inclusion, Infosys: a global next-generation digital services and consulting, 2018, Available at: https://www.infosys.com/ (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[48] Badar Alam, Shaista Samia, Role of banks in financial inclusion in India, Contaduría y Administración 62, Mexico, 2017, pp. 644–656.

[49] 306990Chakrabarty, K. C. . *Keynote address on financial inclusion*. Mumbai, 2013, September.

[50] Denis Nakagaki, Financial inclusion in India and the challenges for the banking industry, Caixa Bank research, Barcelona, JANUARY 2016, pp. 38-39.

[51] IMF-MIT, Financial Inclusion Drives Economic Growth, Study Shows How Financial Inclusion Drives Economic Growth, 2015.

[52] Rajasekaran, Including the Excluded: The Scenario of Financial Inclusion in India, Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 20, Issue 2. Ver. VII (February. 2018) Ghaziabad, UP, India, PP 64-69. P. 67.

[53] GSMA. 2016. "The Mobile Economy India 2016." Available at: https://www.gsmaintelligence.com/research/?file=134a1688cdaf49cfc73432e2f52b2dbe&download (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[54] Leena Datwani, India's Push for Financial Inclusion: The Story Two Years On, Consultative Group to Assist the Poor(CGAP), Washington, DC, February 2017, available on the CGAP Web site at: www.cgap.org.

[55] For More Details:

- https://uidai.gov.in/
- Ronald Abraham, Elizabeth S. Bennett, Noopur Sen, Neil Buddy Shah, STATE OF AADHAAR REPORT 2016-17, FINANCIAL INCLUSION, IDinsight India , New Delhi, India, MAY 2017.

[56] Sunil B. Kapadia, Venu Madhav, Koneru Lakshmaiah Education Foundation, Financial Literacy and Financial Inclusion in India, Revised Paper, International Journal of Pure and Applied Mathematics, Volume 118 No. 18, India, 2018,pp, 1133-1153.

[57] For More Details:

- Antonia Grohmann, Theres Klühs, Lukas Menkhoff, Does financial literacy improve financial inclusion? Cross country evidence, World Development, Volume 111, November 2018, Michigan, USA, Pages 84-96.

- Denis Nakagaki, Financial inclusion in India and the challenges for the banking industry, Caixa Bank research, Barcelona, JANUARY 2016, pp. 38-39.

[58] Adele Atkinson, Flore-Anne Messy, Promoting Financial Inclusion through Financial Education OECD WORKING PAPERS ON FINANCE, INSURANCE AND PRIVATE PENSIONS, OECD, France , 2013.

[59] CGAP/World Bank (2010), Financial Access 2010. The State of Financial Inclusion through the Crisis, Available at:
http://www.microrate.com/media/docs/general/FA_2010_Financial_Access_2010_Rev.pdf

[60] See also the publication Russia's G20 Presidency-OECD (2013), Advancing national Strategies for Financial Education.

[61] Saugato Datta, Manasee Desai, *Transforming Financial Inclusion Using Behavioral Science* From Financial Access to Financial Health, ideas42m, Harvard University, New York, December 2018, p22.

62 World Bank, Digital finance: Empowering the poor via new technologies, April 10 2014, Available at: http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/10/digital-finance-empowering-poor-new-technologies (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[63] https://www.albankaldawli.org/ar/ (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[64] Saugato Datta, Manasee Desai, *Transforming Financial Inclusion Using Behavioral Science* From Financial Access to Financial Health, ideas42m, Harvard University, New York, December 2018.

[65] Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M. (2017). Digital finance and Fintech: Current research and future research directions. Journal of Business Economics, 67(5), 537e580.

[66] Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, and Dorothe Singer. 2017. "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence." Policy Research Working, Paper 8040, World Bank, Washington, DC.

67 Aruna Sundararajan, How India is achieving digital financial inclusion for one billion people, June 14, 2017, Available at: https://news.itu.int/india-achieving-digital-financial-inclusion-one-billion-people-video/ (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[68] Wright, Richard, Erdal Tekin, Volkan Topalli, Chandler McClellan, Timothy Dickinson, and Richard Rosenfeld. 2017. "Less Cash, Less Crime: Evidence from the Electronic Benefit Transfer Program." Journal of Law and Economics 60 (2): 361– 83.

[69] World Bank Group, The Little Data Book on Financial Include 2018, Op. Cit.

[70] K. Ozili, Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, 2018, 329-340.

71 World Bank. (2014). Digital finance: Empowering the poor via new technologies, April 10. Available at: http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/10/digital-finance-empowering-poor-new-technologies. (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[72] K. Ozili, OP. Cit.

[73] Ibid.

[74] Scott, S. V., Van Reenen, J., & Zachariadis, M. (2017). The long-term effect of digital innovation on bank performance: An empirical study of SWIFT adoption in financial services. Research Policy, 46(5), 984e1004.

[75] Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. USA: McKinsey Global Institute. September.

76 For a further consideration of this matter, a reference may be made to:

- IFC. Digital financial services: challenges and opportunities for emerging market Banks. EM Compass Report, No 42, August. International Finance Corporation, World Bank, 2017. Available at: https://www.ifc.org/ (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)
- Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. USA: McKinsey Global Institute. September, 2016.

[77] GPFI. (2016). G20 High-level principles for digital financial inclusion. Available at: https://www.gpfi.org/sites/default/files/G20%20High%20Level%20Principles%20for%20Digital%20Financial%20Inclusion.pdf.

[78] CGAP. (2015). What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter? 10 March 2015. Available at: http://www.cgap.org/blog/what-digital-financialinclusion-and-why-does-it-matter (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[79] Muralidharan, Karthik, Paul Niehaus, and Sandip Sukhtankar. 2016. "Building State Capacity: Evidence from Biometric Smartcards in India." *American Economic Review* 106 (10): 2895–929.

[80] Muralidharan, Karthik, Paul Niehaus, and Sandip Sukhtankar. 2016. "Building State Capacity: Evidence from Biometric Smartcards in India." *American Economic Review* 106 (10): 2895–929.

[81] Karlan, Dean, Jake Kendall, Rebecca Mann, Rohini Pande, Tavneet Suri, and Jonathan Zinman.2016. "Research and Impacts of Digital Financial Services." NBER Working Paper 22633, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

[82] Klapper, Leora, and Dorothe Singer. 2017. "The Opportunities and Challenges of Digitizing Government-to-Person Payments." *World Bank Research Observer* 32 (2): 211–26.

[83] Kendall, Jake, and Rodger Voorhies. 2014. "The Mobile-Finance Revolution: How Cell Phones Can Spur Development." *Foreign Affairs* 93 (2): 9–13.

[84] 9 Miller, Margaret, Julia Reichelstein, Christian Salas, and Bilal Zia. 2014. "Can You Help Someone Become Financially Capable? A Meta-Analysis of the Literature." Policy Research Working Paper 6745, World Bank, Washington, DC.

[85] World Bank Group, The Little Data Book on Financial Include 2018, The World Bank Washington DC, USA, 2018.

[86] K. Ozili, Op. cit.

[87]ITU Publishes Policy: Press release, Available at:

https://www.itu.int/en/mediacentre/Pages/2017-PR07.aspx (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[88] SDS Egypt 2030: www.sdsegypt2030.com/?lang=en (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[89] Sasana Kijang, Jalan Dato' Onn, FINANCIAL INCLUSION THROUGH DIGITAL FINANCIAL SERVICES AND FINTECH: THE CASE OF EGYPT, Alliance for Financial Inclusion (AFI), Kuala Lumpur, Malaysia, August 2018.p

[90] Sasana Kijang, Jalan Dato' Onn, FINANCIAL INCLUSION THROUGH DIGITAL FINANCIAL SERVICES AND FINTECH: THE CASE OF EGYPT, Alliance for Financial Inclusion (AFI), Kuala Lumpur, Malaysia, August 2018.p

[91] https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?ind_id=4569
(آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[92] Developing World Financial Inclusion Industry Landscape Overview 2018, Available at : www.analytics.dkv.global (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[93] NCEUS, National Commission for Enterprises in the Unorganised Sector, National policy on urban street vendors. New Delhi: National Commission for Enterprises in the Unorganised Sector, 2006. Available at: http://nceus.nic.in/Street%20Vendors%20policy.pdf.

[94] https://www.youm7.com/story/2018/5/11/ (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[95] https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/digital-drives-host-government-initiatives-are-raising-financial-inclusion (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[96] Sylvain Racaud, Jackson Kago and Samuel Owuor**,** Introduction: Contested Street: Informal Street Vending and its Contradictions, *Journal of Urban Research*, Université de Genève, Switzerland, 2018. Available at :
https://journals.openedition.org/articulo/3719 (آخر دخول ٢٠١٩/٥/٥)

[97] Sharit K. Bhowmik, Debdulal Saha, Financial Inclusion of the Marginalised, Street Vendors in the Urban Economy, India Studies in Business and Economics, Springer, India, 2013.

[98] For More Details:

- Tiwari, G. (2000, June). Encroachers or services providers? Seminar, 491, 26–31.
- Bhowmik, S. K. (2001). Hawkers and the urban informal sector: A study of street vending in seven cities. Available at: http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Bhowmik-Hawkers-URBAN-INFORMAL-SECTOR.pdf.

[99] Sharit K. Bhowmik, Debdulal Saha, Financial Inclusion of the Marginalised, Street Vendors in the Urban Economy, India Studies in Business and Economics, Springer, India, 2013.p.99.

[100] Financial Inclusion Drives Economic Growth, IMF-MIT Study Shows How Financial Inclusion Drives Economic Growth, 2015

[101] Sonu Garg, Parul Agarwal, Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements, Journal of Business and Management (IOSR-JBM) Volume 16, Issue 6. Ver. I, Ghaziabad, UP, India, Jun. 2014. PP 52-61 .

[102] Christen Laggard: https://www.imf.org/ar/ (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[103] https://www.imf.org/ (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[104] http://www.uabonline.org/en/research/economic/15751604160515881585160815931575157815 75/7690/2

(آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[١٠٥] البنك المركزي المصري، ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية، الرابط التالي: (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)
https://www.blombankegypt.com/Library/Files/Blom%20Egypt/CBE-Flyer.pdf

[106] https://www.ebi.gov.eg/financial-literacy/?lang=ar (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[107] https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6142&ind_id=1082
(آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[108] تجدر الإشارة إلى أن المعهد المصرفي المصري بصدد الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة مثل البنك المركزي المصري ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم وعدد من الجامعات والجهات المعنية (موقع الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg) (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[109] علياء حسنى، ماذا يعني الشمول المالي.. وما هي عقبات تنفيذه في مصر؟ موقع التحرير الإخباري، ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، الرابط التالي: ttps://www.tahrirnews.com/posts/8363 (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[110] كتاب بتاريخ ٧ يونيه ٢٠١٧ بشأن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات، الرابط التالي: (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)
www.cbe.org.eg/.../Circular%20dated%207%20June%202017%20regarding%20natio

[111] https://oxfordbusinessgroup.com , OP. Cit. (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[112] OECD: INTERNATIONAL STANDARDS ON COMBATING MONEY LAUNDERING AND THE FINANCING OF TERRORISM & PROLIFERATION, FINANCIAL ACTION TASK FORCE, The FATF Recommendations, France, Updated October 2018, Available at: www.fatf-gafi.org

[113] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF) : المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OECD)، فرنسا، فبراير ٢٠١٢ ، متاح على:
www.fatf-gafi.org (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[114] https://www.cbe.org.eg/ (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[115] نورا فخرى، ننشر مادة مواجهة جرائم الاحتيال والاعتداء على البطاقات الائتمانية بعد تعديلها، موقع اليوم السابع، ١٣ مارس ٢٠١٨، الرابط : www.youm7.com/story/2018/3 (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[116] https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[117] https://oxfordbusinessgroup.com , OP. Cit. (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[118] https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx , (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[119] Ibid.

[120] https://oxfordbusinessgroup.com , OP. Cit. (آخر دخول ٢٠١٩/١/١٠)

[١٢١] أحمد عبد الله، تفاصيل مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا بحضور إسماعيل، موقع دوت مصر، ١٦ مايو ٢٠١٧، الرابط التالي: (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

http://revamp.dotmsr.com/details/793038/

[122] https://oxfordbusinessgroup.com , OP. Cit. (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[١٢٣] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية، مصر، ١٦ مايو ٢٠١٧، الرابط التالي:

http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/7552 (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[١٢٤] أحمد سعيد طنطاوي، القاضي يشهد مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين "إيتيدا" و"فيزا" العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية، بوابة الأهرام، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، الرابط التالي:

http://gate.ahram.org.eg/News/1334422.aspx (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[١٢٥] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزير الاتصالات يشهد مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين إيتيدا وشركة ماستركارد العالمية لتفعيل نظم المدفوعات الإلكترونية، مصر، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، الرابط التالي:

http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/4338 (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[126] https://oxfordbusinessgroup.com , OP. Cit. (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[١٢٧] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اتفاق بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية على تدريب ٢٠٠ موظف بالبريد في مجالات الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي ، مصر، ٣ نوفمبر ٢٠١٦، الرابط التالي: (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/4305

[128] https://advertising-eg.com/ (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[129] https://www.misr365.com/economy-news/ (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[130] https://oxfordbusinessgroup.com , OP. Cit. (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[١٣١] وثيقة اللوائح الجديدة متاحة على موقع البنك المركزي المصري من خلال الرابط التالي :
www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/CBE-releases-the-new-version-of-the-Mobile-Payment-Regulations.aspx (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[١٣٢] طيبة للاستشارات، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية؛ خطوة نحو الشمول المالي، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧.

[١٣٣] اتحاد الصناعات المصرية- اتحاد بنوك مصر، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالي، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧.

[١٣٤] طيبة للاستشارات، مرجع سابق.

[١٣٥] المرجع السابق.

[136] https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/circular8DecAr.aspx (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[137] https://oxfordbusinessgroup.com , OP. Cit. (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

[١٣٨] طيبة للاستشارات، مرجع سابق.

[١٣٩] المرجع السابق.

[١٤٠] البنك المركزي المصري، سياسة الالتزام، الرابط التالي: (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠) https://www.cbe.org.eg/ar

[١٤١] طيبة للاستشارات، مرجع سابق.

[142] https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages (آخر دخول ٢٠١٩/٥/١٠)

مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع باللغة العربية :

١) اتحاد الصناعات المصرية- اتحاد بنوك مصر، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالي، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧.

٢) أحمد سعيد طنطاوي، القاضي يشهد مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين "إيتيدا" و"فيزا" العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية، بوابة الأهرام، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، الرابط التالي:

http://gate.ahram.org.eg/News/1334422.aspx

٣) أحمد عبد الله، تفاصيل مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا بحضور إسماعيل، موقع دوت مصر، ١٦ مايو ٢٠١٧، الرابط التالي: http://revamp.dotmsr.com/details/793038/

٤) إدارة الدراسات والبحوث - اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٧ على الموقع التالي:

http://www.uabonline.org/ar/research/financial

٥) أسامة محمد بدر، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر(حالة مصر)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة–جامعة طنطا "التنمية المستدامة والشمول المالي–الرؤى والآثار والتداعيات"، ١٥ إبريل ٢٠١٩، المجلد الأول، ص ١٢١–١٨٠.

٦) إضاءات، إضاءات مالية ومصرفية، الشمول المالي، العدد ٧، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، فبراير ٢٠١٦.

٧) البنك المركزي المصري، سياسة الالتزام، الرابط التالي: https://www.cbe.org.eg/ar

٨) البنك المركزي المصري، ماذا يعنى الشمول المالي؟ نشرة تعريفية صادرة عن البنك المركزي المصري، الرابط التالي:
https://www.blombankegypt.com/Library/Files/Blom%20Egypt/CBE-Flyer.pdf

٩) حازم الببلاوي ، مقال منشور بجريدة الشروق، القاهرة، ٢٤ مايو ٢٠١١.

١٠) صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد، نادي التجارة، القاهرة، يناير ٢٠١٨.

١١) طيبة للاستشارات، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية؛ خطوة نحو الشمول المالي، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧.

١٢) علياء حسنى، ماذا يعني الشمول المالي.. وما هي عقبات تنفيذه في مصر؟ موقع التحرير الإخباري، ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، الرابط التالي: ttps://www.tahrirnews.com/posts/8363

١٣) كتاب بتاريخ ٧ يونيه ٢٠١٧ بشأن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات، الرابط التالي:
www.cbe.org.eg/.../Circular%20dated%207%20June%202017%20regarding%20natio

١٤) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF) : المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OECD)، فرنسا، فبراير ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: www.fatf-gafi.org

١٥) معهد التخطيط القومي، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، القاهرة، ٢٠١٨.

١٦) نادر شعبان السواح، ومبروك محمد السيد نصير، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة–جامعة طنطا "التنمية المستدامة والشمول المالي–الرؤى والآثار والتداعيات"، ١٥ إبريل ٢٠١٩، المجلد الثاني، ص ٣٠٩–٣٦٠.

١٧) نورا فخرى، ننشر مادة مواجهة جرائم الاحتيال والاعتداء على البطاقات الائتمانية بعد تعديلها، موقع اليوم السابع، ١٣ مارس ٢٠١٨، الرابط التالي: www.youm7.com/story/2018/3

١٨) هيام سالم زيدان أحمد، الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر–دراسة مقارنة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة–جامعة طنطا "التنمية المستدامة والشمول المالي–الرؤى والآثار والتداعيات"، ١٥ إبريل ٢٠١٩، المجلد الأول، ص ١٨١–٢٣٢.

١٩) وثيقة اللوائح الجديدة، متاحة على موقع البنك المركزي المصري من خلال الرابط التالي : www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/CBE-releases-the-new-version-of-the-Mobile-Payment-Regulations.aspx

٢٠) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية، مصر، ١٦ مايو ٢٠١٧، متاحة على:

http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/7552

٢١) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اتفاق بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية على تدريب ٢٠٠ موظف بالبريد في مجالات الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي ، مصر، ٣ نوفمبر ٢٠١٦، الرابط التالي:

http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/4305

٢٢) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزير الاتصالات يشهد مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين إيتيدا وشركة ماستركارد العالمية لتفعيل نظم المدفوعات الإلكترونية، مصر، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، الرابط التالي:

http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/4338

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

23) Adele Atkinson, Flore-Anne Messy, Promoting Financial Inclusion through Financial Education OECD WORKING PAPERS ON FINANCE, INSURANCE AND PRIVATE PENSIONS, OECD, France , 2013.

24) Antonia Grohmann, Theres Klühs, Lukas Menkhoff, Does financial literacy improve financial inclusion? Cross country evidence, World Development, Volume 111, , Michigan, USA, Pp. 84-96 November 2018.

25) Arun.K.V, Sabik.K, FINANCIAL INCLUSION IN INDIA- CHALLENGES AND OPPORTUNITIES, EPRA International Journal of Economic and Business Review, Vol - 3, Issue- 9, , pp. 175- 179 September 2015 .

26) Aruna Sundararajan, How India is achieving digital financial inclusion for one billion people, June 14, 2017, Available at: https://news.itu.int/india-achieving-digital-financial-inclusion-one-billion-people-video/

27) Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Financial Inclusion and Inclusive Growth, A Review of Recent Empirical Evidence, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, April 2017.

28) Asli Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar, Jake Hess, The Global Findex Database 2017, Measuring Financial Inclusion and the FinTech Revolution, world Bank Group, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, DC, USA, 2018.

29) Badar Alam, Shaista Samia, Role of banks in financial inclusion in India, Contaduría y Administración 62, Mexico, , pp. 644–656 2017.

30) Bagehot, Walter Lombard Street: A Description of the Money Market, Richard D. Irwin, 1873.

31) Banerjee AV, Newman AF. Occupational choice and the process of development. Journal of political economy, , 101(2), 274-298 1993 .

32) Bhowmik, S. K.. Hawkers and the urban informal sector: A study of street vending in seven cities (2001) . Available at:http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Bhowmik-Hawkers-URBAN-INFORMAL-SECTOR.pdf.

33) Birkenmaier, J., Despard, M., Friedline, T., & Huang, J. Financial inclusion and financial access. In C. Franklin et al. (Eds.), Encyclopedia of Social Work, February, 2019, Available at: https://oxfordre.com/socialwork/page/featured/new-featured

34) Birkenmaier, J., Despard, M., Friedline, T., & Huang, J. Financial inclusion and financial access,Washington University in St. Louis, USA, February 28, 2019.

35) C. Sangeetha, Kapil Sai Koushik, catalyst for financial inclusion, Infosys: a global next-generation digital services and consulting, 2018, Available at: https://www.infosys.com/

36) Center for Inclusive Growth, Financial Inclusion Drives Economic Growth, IMF-MIT Study Shows How Financial Inclusion Drives Economic Growth, 2015,

Available at: https://www.mastercardcenter.org/insights/imf-mit-study-shows-financial-inclusion-drives-economic-growth/
37) CGAP & Arab Monetary Fund (2017) « Financial Inclusion Measurement in the Arab World », Working Paper, January 2017.
38) CGAP, What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter? 10 March 2015. Available at: http://www.cgap.org/blog/what-digital-financialinclusion-and-why-does-it-matter.
39) CGAP/World Bank), Financial Access 2010. The State of Financial Inclusion through the Crisis(2010) .
40) Chakra arty, K. C. . Keynote address on financial inclusion. Mumbai, September, 2013.
41) Charan Singh, Gopal Naik, Financial Inclusion in India: A Case Study of Gubbi, Journal of Indian Institute of Management Bangalor, WORKING PAPER NO: 549, India, May 2017.
42) Chhavi Kiran, Paramjit Sujlana, A Study on Status of Financial Inclusion in India, International Journal of Management Studies, Vol.–V, Issue –2(3), Malegaon Nasik MS India, PP. 96-104, April 2018.
43) Christen Laggard: https://www.imf.org/ar/
44) Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, and Dorothe Singer. "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence." Policy Research Working, Paper 8040, World Bank, Washington, DC, 2017.
45) Denis Nakagaki, Financial inclusion in India and the challenges for the banking industry, Caixa Bank research, Barcelona, , pp. 38-39, JANUARY 2016.
46) Developing World Financial Inclusion Industry Landscape Overview 2018, Available at : www.analytics.dkv.global
47) ELIZABETH WANGUI WANG'OO, THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN KENYA, A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION, UNIVERSITY OF NAIROBI, KENYA, OCTOBER 2013.
48) Franklin Allen, Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper, and Maria Soledad Martinez Peria, The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, Washington, DC, USA, December 2012.
49) Goldsmith, R.W., , Financial Structure and Development, Vol. 1, New Haven, CT Yale University Press, p. 969, 1975 .
50) Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M.. Digital finance and Fintech: Current research and future research directions, Journal of Business Economics, 67(5), 537e580, Frankfurt, 2017.
51) GPFI. G20 High-level principles for digital financial inclusion, 2016, Available at:https://www.gpfi.org/sites/default/files/G20%20High%20Level%20Principles%20for%20Digital%20Financial%20Inclusion.pdf.

52) Gross, M., J. Hogarth, and M. Schmeiser.. "Use of Financial Services by the Unbanked and Underbanked and the Potential for Mobile Financial Services Adoption." Federal Reserve Bulletin 98, 4, 2012.
53) GSMA. "The Mobile Economy, India 2016." Available at:https://www.gsmaintelligence.com/research/?file=134a1688cdaf49cfc73432e2f52b2dbe&download
54) Hamad Omar Bakar and Zunaidah Sulong, The Role of Financial Inclusion on Economic Growth: Theoretical and Empirical Literature Review Analysis, Journal of Business & Financial Affairs, open access journal Volume 7 , Issue 4 , USA, 2018.
55) IFC. Digital financial services: challenges and opportunities for emerging market Banks. EM Compass Report, No 42, August. International Finance Corporation, World Bank, 2017. Available: https://www.ifc.org/
56) ITU Publishes Policy: Press release, Available at : https://www.itu.int/en/mediacentre/Pp/2017-PR07.aspx
57) K. Ozili, Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Pp. 329-340, 2018 .
58) Karlan, Dean, Jake Kendall, Rebecca Mann, Rohini Pande, Tavneet Suri, and Jonathan Zinman. "Research and Impacts of Digital Financial Services." NBER Working Paper 22633, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, 2016 .
59) Kaur, M. S., Kaur, M. M., & Madan, M. P. Financial Inclusion in India. International Education and Research Journal, 3(5), Pp. 655-658, India, (2017).
60) Kendall, Jake, and Rodger Voorhies. "The Mobile-Finance Revolution: How Cell Phones Can Spur Development." Foreign Affairs 93 (2):pp. 9–13, New York, 2014.
61) Kim, D. W., & Hassan, M. K., Financial inclusion and economic growth in OIC countries, Research in International Business and Finance, 43, 2018, Pp. 1-14.
62) Klapper, Leora, and Dorothe Singer. "The Opportunities and Challenges of Digitizing Government-to-Person Payments." World Bank Research Observer 32 (2): Pp. 26-211, 2017 .
63) Leena Datwani, India's Push for Financial Inclusion: The Story Two Years On, Consultative Group to Assist the Poor(CGAP), Washington, DC, February 2017, available on the CGAP Web site at: www.cgap.org.
64) Leyshon, A. and Thrift, N., Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States, Transaction of the Institute of British Geographer, New Series, pp. 312-341, KU, 1995.
65) Lusardi, A. "Americans' Financial Capability." Report Prepared for the United States Government Financial Crisis Inquiry Committee (FCIC) 2010.
66) M. Stolbov, , The Finance-Growth Nexus Revisited: From Origins to a Modern Theoretical Landscape. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal, Vol. 7, p. 2, Germany, 2013.

67) Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. USA: McKinsey Global Institute. September, 2016 .
68) Md. Alauddin Majumder , E. Anthon E, The Link between Economic Growth and Financial Development: Evidence from Districts of Bangladesh, International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887 Issue 99, pp. 106-118, October, 2012 .
69) Mehrotra N et al. Financial Inclusion: An overview National Bank for Agriculture and Rural Development, Dept of Economics Analysis & Research: Occasional Paper– 48, Mumbai, 2009.
70) Miller, Margaret, Julia Reichelstein, Christian Salas, and Bilal Zia. "Can You Help Someone Become Financially Capable? A Meta-Analysis of the Literature." Policy Research Working Paper 6745, World Bank, Washington, DC. 2014.
71) Mohan, R.. Economic Growth, Financial Deepening and Financial Inclusion. Economic Developments In India: Monthly Update, Volume-108 Analysis, Reports, Policy Documents, Mumbai, 26 September 2006.
72) Moïse Bigirimana, Xu Hongyi, Research on Relationship between Financial Inclusion and Economic Growth of Rwanda: Evidence from Commercial Banks with ARDL Approach, International Journal of Innovation and Economic Development, Volume 4, Issue 1, , pp. 7-18, April 2018.
73) Muhamed Zulkhibri, Abdul Ghafar Ismail, Financial Inclusion and Poverty Alleviation, Perspectives from Islamic Institutions and Instruments, Springer Nature Limited, p.5, London, 2017.
74) Muralidharan, Karthik, Paul Niehaus, and Sandip Sukhtankar. "Building State Capacity: Evidence from Biometric Smartcards in India." American Economic Review 106 (10): pp. 929 - 2895, Washington D.C. 2016.
75) N. K. Sathya Pal Sharma, H. L. Prasad, FINANCIAL INCLUSION IN INDIA – AN OVERVIEW, International Journal of Advancements in Research & Technology, Volume 3, Issue 11, pp. 13-20, India, November -2014.
76) NCEUS, National Commission for Enterprises in the Unorganised Sector, National policy on urban street vendors. New Delhi: National Commission for Enterprises in the Unorganised Sector, New Delhi, 2006.
77) OECD: INTERNATIONAL STANDARDS ON COMBATING MONEY LAUNDERING AND THE FINANCING OF TERRORISM & PROLIFERATION, FINANCIAL ACTION TASK FORCE, The FATF Recommendations, France, Updated October 2018, Available at: www.fatf-gafi.org
78) Olaniyi Evans, The Effects of Economic and Financial Development on Financial Inclusion in Africa, Review of Economic and Development Studies, 1(1), pp. 17-25. Kuala Lumpur, Malaysia, 2015,
79) Rajasekaran, Including the Excluded: The Scenario of Financial Inclusion in India, Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 20, Issue 2. Ver. VII, PP 64-69. P. 67, Ghaziabad, UP, India, (February. 2018)
80) Rhine, S. and W. Greene. "The Determinants of Being Unbanked for US Immigrants." Journal of Consumer Affairs, USA, 2006.

81) Richa Aggarwal, Financial Inclusion in India: Challenges and Opportunities, International Journal of Research (IJR) Vol-1, Issue-4, pp. 557-567, New Delhi, India, May 2014.
82) Ronald Abraham, Elizabeth S. Bennett, Noopur Sen, Neil Buddy Shah, STATE OF AADHAAR REPORT 2016-17, FINANCIAL INCLUSION, IDinsight India , New Delhi, India, MAY 2017.
83) Sasana Kijang, Jalan Dato' Onn, FINANCIAL INCLUSION THROUGH DIGITAL FINANCIAL SERVICES AND FINTECH: THE CASE OF EGYPT, Alliance for Financial Inclusion (AFI), Kuala Lumpur, Malaysia, August 2018.
84) Sasidaran Gopalan , Tomoo Kikuchi, Editors, Financial Inclusion in Asia- Issues and Policy Concerns, Palgrave Studies in Impact Finance, Macmillan Publishers Ltd, pp. 5-7, London, 2016.
85) Saugato Datta, Manasee Desai, Transforming Financial Inclusion Using Behavioral Science From Financial Access to Financial Health, ideas42m, p22, Harvard University, New York, December 2018.
86) Schumpeter, J. A. A theory of economic development. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1911.
87) Scott, S. V., Van Reenen, J., & Zachariadis, M. The long-term effect of digital innovation on bank performance: An empirical study of SWIFT adoption in financial services. Research Policy, 2017, Available at : https://www.journals.elsevier.com/research-policy
88) SDS Egypt 2030: www.sdsegypt2030.com/?lang=en
89) Sharit K. Bhowmik, Debdulal Saha, Financial Inclusion of the Marginalised, Street Vendors in the Urban Economy, India Studies in Business and Economics, Springer, p.99, India, 2013.
90) Sethi, D. & Acharya, D., Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence, Journal of Financial Economic Policy, 2018.
91) Sonu Garg, Parul Agarwal, Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements, Journal of Business and Management (IOSR-JBM) Volume 16, Issue 6. Ver. I , PP 52-61 . Ghaziabad, UP, India, (Jun. 2014)
92) Sunil B. Kapadia, Venu Madhav, Koneru Lakshmaiah Education Foundation, Financial Literacy and Financial Inclusion in India, Revised Paper, International Journal of Pure and Applied Mathematics, Volume 118 No. 18, pp. 1133-1153, India, 2018.
93) Suresh Chandra Bihari, GROWTH THROUGH FINANCIAL INCLUSION IN INDIA, Journal of International Business Ethics, Vol.4 No.1, pp. 28-42. P 31- 32, Chaoyang District, Beijing, China, 2011.
94) Susanta Kumar SETHY, Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India, Theoretical and Applied Economic, Volume XXIII , No. 2(607), Summer, , pp. 187-206, Romania, (2016).
95) Sweta Goela, Rahul Sharma, Developing a Financial Inclusion Index for India, Information Technology and Quantitative Management (ITQM), PP. 949–956.University of Granada, Spain 2017.

96) Sylvain Racaud, Jackson Kago and Samuel Owuor**,** Introduction: Contested Street: Informal Street Vending and its Contradictions, *Journal of Urban Research*, Université de Genève, Switzerland, 2018, Available at : https://journals.openedition.org/articulo/3719

97) The publication Russia's G20 Presidency-OECD , Advancing national Strategies for Financial Education. (2013).

98) Tiwari, G. Encroachers or services providers? Seminar, 491, 26–31, (June , 2000). Available at: www.seminaring.org

99) World Bank Group (US), Financial Inclusion Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, New York, Oct 02, 2018, Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

100) World Bank Group, GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT 2017/2018: Bankers without Borders, The World Bank, Washington, DC, USA, 2019.

101) World Bank Group, The Little Data Book on Financial Include 2018, The World Bank Washington DC, USA, 2018.

102) World Bank Group, Digital finance: Empowering the poor via new technologies, World Bank, Washington DC, USA, (April 10, 2014). Available at: http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/10/digital-finance-empowering-poor-new-technologies.

103) World Bank Group, Global Financial Development: Financial Inclusion, World Bank, Washington DC, USA, 2014.

104) Wright, Richard, Erdal Tekin, Volkan Topalli, Chandler McClellan, Timothy Dickinson, and Richard Rosenfeld.. "Less Cash, Less Crime: Evidence from the Electronic Benefit Transfer Program." Journal of Law and Economic, Washington**,** USA, 2017.

ثالثاً: مواقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت):

105) http://www.microrate.com/media/docs/general/FA_2010_Financial_Access_2010_Rev.pdf
106) http://www.sis.gov.eg
107) http://www.uabonline.org/ar/research/financial
108) http://www.uabonline.org/en/research/economic/157516041605158815851608159315751578157 5/7690/2
109) https://advertising-eg.com/
110) https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/digital-drives-host-government-initiatives-are-raising-financial-inclusion
111) https://uidai.gov.in/
112) https://www.albankaldawli.org/ar/
113) https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?ind_id=4569
114) https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6142&indid=1082
115) https://www.cbe.org.eg/
116) https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx
117) https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages
118) https://www.ebi.gov.eg/financial-literacy/?lang=ar
119) https://www.imf.org/
120) https://www.misr365.com/economy-news/
121) https://www.youm7.com/story/2018/5/11/